المجموعات شبه العسكرية في العراق: تحدٍّ لإعادة بناء دولة فعّالة

تقرير الشرق الأوسط رقم 188 | 30 تموز/يوليو 2018

ترجمة من الإنكليزية

Headquarters
International Crisis Group
Avenue Louise 149 • 1050 Brussels, Belgium
Tel: +32 2 502 90 38 • Fax: +32 2 502 50 38
brussels@crisisgroup.org

Preventing War. Shaping Peace.

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي i

I. مقدمة 1

II. خليط من المجموعات المسلحة ذات الولاءات المجزأة 3

III. الحشد الشعبي والسياسة 5

آ. العمل في منطقة رمادية قانونياً 5

ب. التحضير للانتخابات 6

ج. اختراق مؤسسات الدولة 7

د. التعويض عن غياب الدولة - توفير الخدمات 8

ه. شد حبل مع رئيس الوزراء 10

و. دور إيران 11

IV. الحشد الشعبي في المشهد الأمني المتغير 13

آ. قوة مساعدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية 13

ب. مناظرة الاندماج 14

ج. ما الخطوة التالية بالنسبة للحشد الشعبي 15

IV. معالجة المشكلة من جذورها 17

V. الخلاصة 19

الملاحق

أ. خريطة العراق 20

ب. هيكلية صنع القرار في مجلس الأمن الوطني 21

ج. قائمة بمجموعات الحشد الشعبي حسب الولاء 22

د. عن مجموعة الأزمات الدولية 24

ه. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية منذ عام 2015 25

و. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية 27

الاستنتاجات الرئيسية

ما الجديد؟ لقد مكنت المعركة التي خاضها العراق منذ ثلاث سنوات ضد تنظيم الدولة الإسلامية جملة من المجموعات المسلحة التي تعمل بشكل مستقل عن قوى الأمن التابعة للدولة. ومع تراجع تركيز البلاد على الأمن، فإن هذه المجموعات شبه العسكرية – الحشد الشعبي – باتت تنتقل إلى الأنشطة الاقتصادية والسياسة؛ وقد فاز بعض قادتها بمقاعد برلمانية في انتخابات 12 أيار/مايو.

ما أهمية ذلك؟ بعد أن امتُدحت قوات الحشد الشعبي لدورها المساعد في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، وأصبحت قانونية جزئياً، فإنها باتت تشكل الآن تحدياً لتماسك الدولة واحتكارها للعنف المشروع. دون وجود خطة لدمج هذه القوات في المؤسسات الرسمية للدولة، فإنها يمكن أن تقوض الجهود التي تُبذل في مرحلة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية لبناء دولة فعالة وأن تطيل أمد عدم الاستقرار في العراق المستمر منذ أربعة عقود.

ما الذي ينبغي فعله؟ يشكل الحشد الشعبي جزءاً من التحدي الماثل في إعادة بناء دولة تفككت بعد غزو العراق الذي قادته الولايات المتحدة في العام 2003. على الحكومة العراقية القادمة أن تعمل بشكل تدريجي: أن تفصل القوات الأمنية عن السياسة والنشاط الاقتصادي؛ وأن توفر لها دوراً قصير الأمد في إعادة البناء؛ وأن تعزز قوة الوزارات المعنية بالأمن لجعلها أقل اعتماداً على المجموعات المسلحة شبه المستقلة.

الملخص التنفيذي

في نهاية العام 2017، عندما أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي النصر على تنظيم الدولة الإسلامية، لم يتوجه بالشكر فقط للقوات المسلحة التابعة للدولة بل أيضاً لجملة من المجموعات المسلحة المستقلة. وتشكل المجموعة الأقوى بين هذه المجموعات، أي وحدات الحشد الشعبي، مظلة تضم نحو 50 مجموعة شبه عسكرية. يستغل الحشد الشعبي وجود منطقة رمادية قانونياً لتوسيع نفوذه في المجالات الأمنية، والسياسية والاقتصادية؛ وبحكم الاستقلال الذي يتمتع به، يعيق الجهود – التي يدعي أنه يدعمها – لبناء دولة فعالة. السؤال هو ما الذي ينبغي فعله حيال هذه المجموعات. بالنظر إلى أن اندماج هذه المجموعات بشكل كامل في القطاع الأمني الرسمي مستحيل سياسياً في الوقت الراهن، فإن الحل يكمن في إزالة نقاط الغموض القانونية التي منعت فصل الجهات العاملة في مجال الأمن عن النشاط السياسي والاقتصادي؛ وتوفير العمل للمقاتلين السابقين العاطلين عن العمل في إعادة البناء؛ والاستمرار بتعزيز قوة المؤسسات الأمنية الرسمية لجعلها أقل اعتماداً على مساعدة المجموعات شبه العسكرية.

بعد أن انتزع تنظيم الدولة الإسلامية مناطق واسعة من العراق من الجيش المتراجع والمنهار والشرطة الاتحادية في حزيران/يونيو 2014، انضم متطوعون – استجابة لدعوة من المرجع الديني الأعلى للشيعة، آية الله العظمى علي السيستاني – إلى المجموعات شبه العسكرية بالعشرات للدفاع عن بغداد، والأماكن المقدسة الشيعية والبلاد بشكل عام. لعب الحشد الشعبي دوراً محورياً في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية وإلحاق الهزيمة به بعد ثلاث سنوات. في هذه الأثناء، انضمت إليه ميليشيات من السكان العرب السنة ومن الأقليات ليصبح لاعباً أمنياً شديد القوة منفصلاً عن الجيش والشرطة الاتحاديين، وبات يتمتع بدعم شعبي واسع في أوساط السكان الشيعة على نحو خاص.

رئيس الوزراء حيدر العبادي، وهو نظرياً القائد العام للقوات المسلحة، لم يتمكن من وضع المجموعات شبه العسكرية تحت سيطرة الدولة واستعادة احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة. بموجب القانون، الحشد الشعبي جزء من الجهاز الأمني للدولة، لكن يعترف به كوحدة مستقلة تحت مظلة مجلس الأمن الوطني (المدني). كبار القادة السياسيين العراقيين يوظفون قوات حراسة خاصة بهم، ما يفاقم من تقويض احتكار الدولة للعنف المشروع رغم أنهم يقبلون بذلك المبدأ في خطابهم العلني.

لقد أعلن العبادي بشكل متكرر تطلعه لتحقيق الدمج الكامل للمجموعات شبه العسكرية، لكنه لم يقم بإعلان، ناهيك عن تنفيذ، خطة محكمة لفعل ذلك. لقد أصبح من الواضح أن الحشد الشعبي، الذي يستغل سمعته التي استحقها فعلياً كقوة مقاتلة، لن يحل نفسه ببساطة أو يندمج في وزارتي الدفاع والداخلية على المدى القصير. خلال الاحتجاجات الشعبية على سوء تقديم الخدمات في تموز/يوليو 2018، انضمت بعض المجموعات شبه العسكرية إلى قوات الأمن في محاولة لاستعادة السيطرة وحماية النظام السياسي لما بعد عام 2003، كما لو أن ذلك أتى للتأكيد على استمرار الحاجة لوجودها.

تكمن المشكلة في حالة مرضية أعمق، أي في تفكيك الهيكلية الأمنية في العراق بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003 والفراغ الذي نجم عنه، والذي اندفعت المجموعات غير المسلحة العاملة خارج إطار الدولة لملئه. أفضت هذه الأحداث إلى نشوء حلقة مدمرة. يتعزز استقلال الحشد الشعبي بسبب ضعف الدولة، لكنه هو أيضاً يزيد من ضعف مؤسسات الدولة بتوسعه. يشكل تكاثر المجموعات المسلحة خارج الوزارتين المعنيتين بالأمن التحدي الأكثر خطورة أمام إعادة بناء الدولة العراقية بعد عام 2003. لذلك، وعلى المدى البعيد، لا ينبغي لإصلاح القطاع الأمني أن يهدف فقط إلى دمج الحشد بشكل كامل في الأجهزة الأمنية، بل إلى بناء قدرات وزارتي الدفاع والداخلية لمنع أفراد آخرين ومجموعات أخرى من الحلول محل الحشد.

ما يجعل التحدي أكبر هو أن الحشد الشعبي يعمل في ميدان السياسة كما يعمل في ميدان الأمن. شكل قادة الحشد كتلة انتخابية هي تحالف الفتح، الذي جاء ثانياً في الانتخابات البرلمانية في 12 أيار/مايو. إلا أن مشاركته في السياسة وربما في الحكومة تبقى إشكالية في العراق، وكذلك في المنطقة، حيث ينظر إلى قادة الحشد على أنهم وكلاء لإيران.

لقد حقق الحشد الشعبي مكانة في الميدان الاقتصادي أيضاً، حيث يتنافس مع لاعبين أكثر تقليدية، مثل الدولة، في إعادة الإعمار وتقديم الخدمات للمواطنين. وقد فعل ذلك بشكل خاص في المناطق التي تمت استعادتها من تنظيم الدولة الإسلامية، والتي تعرّض العديد منها لدمار كبير. في حين أنه من المنطقي استخدام المقاتلين بعد أن يتم حل وحداتهم في إعادة البناء، فإن من غير المنطقي السماح للحشد بالسيطرة على القطاع الاقتصادي

دون إشراف فعال من الدولة. في الواقع، فإن الحشد يقوم ببناء جملة من المؤسسات الموازية لمؤسسات الدولة.

سيتوجب على الحكومة التي سيتم تشكيلها بناءً على نتائج انتخابات أيار/مايو أن تدمج الحشد الشعبي بشكل كامل في جهاز الدولة. ويمكن أن تتمثل الخطوة الأولى في توضيح حالات الغموض المتعلقة ليس فقط بوضع الحشد بل أيضاً بوضع جهاز مكافحة الإرهاب، الذي ورغم ارتباطه الوثيق بالجيش، فإنه يتمتع أيضاً بالاستقلال القانوني. إضافة إلى ذلك، ينبغي على الحكومة أن تستمر في جهودها الرامية لتعزيز قوة وزارتي الدفاع والداخلية وذلك بعزلهما عن السياسة ووضع سياسات توظيف تستند إلى الجدارة وليس الولاء.

ثمة صراع أكبر يلوح في الأفق؛ فإيران تعتبر الحشد الشعبي بوليصة تأمين ضد عودة دولة عراقية قوية ومعادية لها على حدودها، بدعم من الولايات المتحدة والسعودية، أو دولة يسيطر عليها عدو مثل تنظيم الدولة الإسلامية. ولذلك فإن إدانة الحكومة العراقية لقوات الحشد على أنها تعمل وكيلة لإيران ولا مجال لإصلاحها يمكن أن يحدث أثراً عكسياً. كما أن ذلك غير ضروري. لدى الدولة أدوات أكثر حذاقة بتصرفها. هناك طريقة أفضل للحد من ظاهرة وجود القوات شبه المسلحة تتمثل في جعل الحشد قوة لا حاجة لها من خلال نقل السلطات والقدرات والزيادة في الأعداد إلى المؤسسات الأمنية. ومن شأن هذه المقاربة تعبئة التيارات السياسية العراقية القوية التي تقاوم أصلاً اختراق إيران لأجهزة أمن الدولة والمؤسسات الاستخباراتية والعمل على تحجيم النفوذ الإيراني.

يمكن للاعبين الدوليين مساعدة العراق على التعافي من نحو أربعة عقود من الحرب والعقوبات. أولاً، ينبغي أن يطوروا فهماً أكثر دقة للحشد والاعتراف بالدور المهم الذي لعبه في إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية، وهو الدور الذي ما زال يلعبه بدرجة ما. ثم ينبغي عليهم تمويل إعادة الإعمار، وتعزيز قوة المؤسسات التي ترسخ سيادة القانون وأن يدعموا إصلاح القطاع الأمني.

لن يتم التغلب على التحدي الذي يشكله الحشد الشعبي بسهولة؛ فمن المرجح أن يبقى لاعباً عسكرياً، وسياسياً واقتصادياً مهماً في الحقبة المباشرة لما بعد تنظيم الدولة الإسلامية. إلا أن حل المشكلة التي يشكلها للدولة لا يكمن فيه بشكل رئيسي، بل بقدرة وقوة الدولة نفسها، وبمن يقودها.

بغداد/بروكسل، **30** تموز/يوليو **2018**

المجموعات شبه العسكرية في العراق: تحدٍّ لإعادة بناء دولة فعالة

I. مقدمة

تتوج العقد العراقي المضطرب بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في العام 2003 بغضب عارم؛ ففي العام 2014، استولى تنظيم الدولة الإسلامية على ثلث أراضي البلاد، بما في ذلك ثاني أكبر مدينة فيها وهي الموصل. أحدث الانهيار المفاجئ للجيش وقوات الأمن الأخرى أمام مجرد بضعة آلاف من المقاتلين السلفيين الجهاديين صدمة في العالم وكشف ضعف دولة لم تكن قد تعافت بعد من الفوضى التي سادت في أعقاب الغزو. غلاف مجلة **تايم** أعلن بثقة "نهاية العراق".[1] لكن خلال أربع سنوات، كانت قوات الأمن قد استعادت قوتها، واستعادت معظم الأراضي العراقية ودفعت تنظيم الدولة الإسلامية إلى الاختباء.

في حين أحدثت هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية على الأرض أثراً نفسياً ومعنوياً مهماً بالنسبة للدولة العراقية، فإنها لم تستعد احتكار الدولة للعنف المشروع. تمكنت قوات الأمن الحكومية الرسمية من تحقيق انتصارها فقط بمساعدة قوى خارجية ولاعبين داخليين من غير الدولة.[2] في الواقع فإن الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية لم تشهد فقط تدخل إيران، وتركيا والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة بل أيضاً عودة ظهور وتكاثر المجموعات العراقية شبه العسكرية التي تعاونت مع الدولة لكن في الوقت نفسه نافستها في رؤيتها السياسية والأيديولوجية لحقبة ما بعد الصراع. رئيس الوزراء حيدر العبادي أقر بهذا التفتت الأمني في خطاب النصر الذي ألقاه في كانون الأول/ديسمبر 2017: "أحيي المنتصرين جميعاً: قواتنا البطلة من الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية والحشد الشعبي وجهاز مكافحة الإرهاب والقوة الجوية وطيران الجيش وقوات البشمركة وجميع صنوف وتشكيلات قواتنا المسلحة".[3]

في هذا الخليط، تشكل قوات الحشد الشعبي، وهي مظلة تشمل نحو 50 مجموعة شبه عسكرية تضم ما بين 45,000 و142,000 مقاتلاً، حسب المصدر، والتي أصبحت مجال التركيز الرئيسي للتوجه نحو إصلاح القطاع الأمني. يجتذب الحشد هذا الاهتمام لأنه يزيد من قوته ليس فقط في المجال العسكري بل في المجالين السياسي والاقتصادي أيضاً، وبذلك يهدد بقيام شكل من أشكال الدولة الموازية.

وينبع التحدي من حشد مقاتلين متطوعين في وجه التهديد المفاجئ والشديد الذي شكله تنظيم الدولة الإسلامية في حزيران/يونيو 2014، لكنه يعود أيضاً إلى الفراغ الأمني الذي أحدثته الولايات المتحدة في أعقاب غزوها للبلاد في العام 2003. انهيار النظام والقانون سهل نشوء مجموعات مسلحة، بما في ذلك ميليشيا جيش المهدي سيئة السمعة التابعة لمقتدى الصدر والمجموعة المسلحة السنية، القاعدة في العراق. كان بعض هذه المجموعات يعارض الاحتلال الأميركي للعراق والحكومة العراقية الناشئة المدعومة أميركياً؛ وبعضها الآخر كان يعمل إلى جانب، أو حتى داخل قوات الأمن الحكومية. مع انزلاق البلاد إلى الحرب الأهلية في العام 2005، تغيرت التحالفات، بحيث أصبح بعض الخصوم السابقين للحكومة داعمين لها بحكم الأمر الواقع. الحشد الشعبي كما هو موجود اليوم ظهر في أعقاب انهيار قوات الأمن العراقية في الموصل في حزيران/يونيو 2014، عندما أحدث رئيس الوزراء نوري المالكي هيئة لجمع هذه الميليشيات تحت مظلة شبه عسكرية واحدة. تعزز موقع الحشد بفضل الفتوى التي أصدرها آية الله العظمى علي السيستاني في الشهر نفسه، والتي دعا فيها المتطوعين لممارسة "واجب الكفاح" والدفاع عن البلاد ضد تنظيم الدولة الإسلامية. كان الحشد أول من حمى بغداد من تهديد تنظيم الدولة الإسلامية. واليوم، يستمر في لعب دور محوري في محاربة بقايا التنظيم.

---

[1] "The end of Iraq", *Time*, 19 June 2014.

[2] في منطقة سنجار، حارب لاعب آخر غير عراقي ومن غير الدولة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وهو الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، وحدات حماية الشعب. انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 183. **كسب معركة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية لصالح العراق في سنجار**، 20 شباط/فبراير 2018.

[3] "خطاب النصر"، المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي، 9 كانون الأول/ديسمبر 2017، على الموقع www.facebook.com/IraqPMMediaOffice/posts/805121279672569

يستفيد قادة الحشد الشعبي من ضعف الدولة، ويقوضون شرعيتها بالعمل في المجالات الأمنية، والسياسية والاقتصادية خارج سلسلة القيادة وأجهزة الأمن الرسمية. كما أنهم يستفيدون من القوة المالية للدولة؛ فبالمقارنة مع مراكز القوى الأخرى في العراق، تلقّى الحشد في العام 2017 وحده 1.63 مليار دولار على شكل تمويل حكومي لعملياته ورواتب مقاتليه كجزء من اعتمادات الموازنة.[4]

لقد كرس العبادي، المدعوم من قبل المانحين الدوليين، جزءاً كبيراً من إعادة الاعمار في مرحلة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية لإصلاح القطاع الأمني المفكك، لكنه لم يضع بعد رؤيا متماسكة لمستقبل الحشد الشعبي في الهيكلية الأمنية الكلية. ونتيجة لذلك، اتبع سياسات متناقضة؛ فمن جهة دعا إلى دمج الحشد في قوات الأمن الحكومية، لكنه دافع أيضاً عن استقلاليته. لقد سمح الضعف المستمر للدولة ومقاربة رئيس الوزراء المترددة للحشد بالتنافس مع بغداد على احتكار استعمال السلطة ورفض التخلي عن لباسه الرسمي، وأعلامه وأسلحته.

يُبرز هذا التقرير التحدي الذي يشكله الحشد الشعبي للدولة العراقية ويقترح طرقاً تتمكن الدولة من خلالها من استعادة القوة التي تحتاجها للحكم بفعالية ككيان واحد. ويستند التقرير إلى عدد كبير من المقابلات مع مجموعة من ممثلي الحشد، وقادة الأحزاب والمسؤولين الحكوميين في بغداد، وكركوك والموصل في مطلع العام 2018. وهو جزء من مشروع أكبر لمجموعة الأزمات يسعى لاقتراح حلول للمآزق التي تجري مواجهتها في سياق بناء الدولة في عراق ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية، وكان الجزء الأول من هذه السلسلة تقريراً حول قضاء سنجار في المناطق المتنازع عليها في شباط/فبراير 2018.[5]

[4] "The al-Abbas Combat Division model: Reducing Iranian influence in Iraq's security forces", Washington Institute for Near East Policy, 22 August 2017.

[5] مجموعة الأزمات، **كسب معركة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية**، مرجع سابق. المناطق المتنازع عليها في العراق، والتي عُرفت على هذا النحو في دستور عام 2005، هي شريط من الأراضي الممتدة من الحدود الإيرانية إلى الحدود السورية وتفصل إقليم كردستان عن باقي العراق. حكومة إقليم كردستان تدعي أن هذه الأراضي تعود لها.

II. خليط من المجموعات المسلحة ذات الولاءات المجزأة

يتمثل أحد تحديات فهم الحشد الشعبي في طبيعته اللامركزية وما ينجم عن ذلك من أيديولوجيات متنافسة.[6] يبلغ عدد وحدات الحشد نحو الخمسين لكن يمكن تقسيمها بشكل عام إلى ثلاث مجموعات، تعرف كل منها طبقاً لـ "مرجعيتها" الشيعية: هناك القائد الأعلى آية الله علي خامنئي في إيران، وآية الله العظمى علي السيستاني في النجف (والذي يعترف به معظم الشيعة بوصفه المرجع الديني الأعلى) ورجل الدين العراقي الشعبوي مقتدى الصدر.[7] هذا التصنيف غير دقيق تماماً، حيث إن أعضاء الحشد كأفراد يمكن أن يتبعوا أكثر من واحد من هؤلاء القادة، لكنه يظل مفيداً من حيث فهم المناظرات الأيديولوجية الداخلية في التنظيم، بالنظر إلى الاختلافات الكبيرة بين هذه المدارس الفقهية الشيعية الثلاث.

المجموعات الأكثر قوة في الحشد الشعبي – والتي تشكل قيادته في الواقع – هي تلك التي تربطها العلاقات الأقوى بآية الله علي خامنئي. لهذه الوحدات علاقات قوية مع إيران وأجهزتها الأمنية، خصوصاً فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني. لهيئة الحشد ومديرها بحكم الأمر الواقع أبو مهدي المهندس نفوذ خاص، فهي التي تحدد المقاتلين الذين يتلقون رواتبهم من الموازنة السنوية. وقد نزعت الهيئة لتفضيل المجموعات الأقرب إلى إيران؛ حيث إن المهندس، بالرغم من كونه عراقياً، ضابط في فيلق القدس.

العديد من المجموعات في هذه الفئة الأولى ظهرت في مرحلة مبكرة من الفراغ الأمني الذي نشأ في العراق بعد العام 2003، وساعدت قوات الأمن الحكومية خلال الاحتلال الأميركي؛ واكتسبت زخماً جديداً جراء استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية على الموصل في حزيران/يونيو 2014، عندما أسس رئيس الوزراء المالكي وحلفاؤه هيئة الحشد الشعبي ومن ثم استخدموا الدعوة العاجلة التي أطلقها آية الله السيستاني لتجنيد الشباب في هذه الوحدات الموجودة أصلاً. وهي تضم منظمة بدر (التي تأسست في إيران عام 1982 بصفتها الجناح العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية)، وعصائب أهل الحق (2006)، وكتائب حزب الله (2007)، وكتائب سيد الشهداء (2013)، وحركة حزب الله النجباء (2013). وتم تشكيل مجموعة أخرى هي كتائب جند الإمام خلال الانتفاضة ضد نظام صدام حسين في الأهوار الجنوبية في عام 1991 وأعادت تفعيل نفسها بعد سقوط صدام.[8]

في انعكاس للأولوية التي وضعها آية الله السيستاني للحشد، وهي حماية المراقد الشيعية، فإن المجموعات الموالية له تطلّق عليها أسماء الأئمة أو مراقدهم في العراق: فرقة الإمام علي القتالية، سرايا العتبة العباسية، سرايا العتبة الحسينية، سرايا العتبة العلوية ولواء علي الأكبر.[9] هذه المجموعات أيضاً تعمل داخل هيكلية الحشد الشعبي، لكن علاقتها متوترة مع قيادته. في الفتوى التي أطلقها في حزيران/يونيو 2014، كان آية الله السيستاني قد دعا المتطوعين للانضمام إلى الأجهزة الأمنية للدولة، وليس للمجموعات شبه العسكرية المرتبطة بإيران.[10] إلا أن جاذبية المجموعات شبه العسكرية، التي عززها الدعم الحكومي والتمويل والتسليح والتدريب الإيراني، باتت أكبر من قدرة العديد من الشباب الشيعة على المقاومة. حتى اليوم، فإن ممثلي آية الله السيستاني لا يستخدمون مصطلح الحشد الشعبي في احتجاج صامت على قيادة الحشد، التي يعتبرون أنها اختطفت دعوة آية الله السيستاني.

أخيراً، فإن المجموعة الرئيسية الموالية لمقتدى الصدر هي سرايا السلام، وهي عبارة عن تجسد جديد لجيش المهدي الذي تسبب بأذى كبير للقوات الأميركية والقوات الغربية الأخرى قبل عقد من الزمن. قام الصدر بحل المجموعة في وجه "الحشد" الذي شكلته الولايات المتحدة عام 2008 وبعد أن أخرجها المالكي من البصرة كجزء من عملية صولة الفرسان في العام نفسه. اليوم، تشكل المجموعة لواءين في الحشد الشعبي (اللواء 313 واللواء 314)، وتنشط بشكل أساسي حول المرقد الشيعي في سامراء.

---

[6] يكشف عدم التمكن من معرفة عدد المقاتلين أو عدد المجموعات المسلحة الطبيعة المجزأة والديناميكية للحشد. لمراجعة مسرد بمجموعات الحشد، انظر .www.aymennjawad.org/2017/10/hashd-brigade-numbers-index.

[7] يُنتخب رجال الدين الشيعة (حالهم كحال بابا الكاثوليك) أو يعينون من قبل الدولة (كحال الإمام الأكبر للأزهر، السني) لكنهم أيضاً يكتسبون مكانتهم من خلال معارفهم الدينية ودعم أتباعهم. المسلمون الشيعة كأفراد يتبعون "مرجع تقليد" واحد أو أكثر سعياً لمشورتهم الروحية والدنيوية على حد سواء.

[8] حول كتائب جند الإمام، انظر "المدير الإداري لكتائب جند الإمام ناظم الأسدي: 'لسنا بحاجة للدعم الدولي وسنحرر أرضنا بأنفسنا'"، **الشرق**، 19 أيار/مايو 2016.

[9] أسماء بعض هذه المجموعات (سرايا العتبة العباسية، سرايا العتبة الحسينية، سرايا العتبة العلوية ولواء علي الأكبر) تستحضر العتبات الأربع في الكاظمية، وكربلاء والنجف.

[10] "مكتب السيستاني يشرح خطبة الجمعة ('الدفاع واجب كفائي')"، مكتب آية الله العظمى علي السيستاني، 14 حزيران/يوليو 2014.

الصدر وأتباعه يعارضون بقوة قادة المجموعات شبه المسلحة الموالية لخامنئي، التي يشيرون إلى بعضها بـ "الميليشيات الوقحة". لكنهم يظلون رغم ذلك جزءاً من الهيكلية الكلية للحشد.

المسؤولون الصدريون يشتكون من أنهم لا يتلقون حصة منصفة من دفعات الرواتب من هيئة الحشد الشعبي.[11] قائد كبير في الحشد برر التفاوت في الرواتب بالادعاء بأن الصدريين لديهم 5,200 مقاتل فقط في الحشد بينما يحتفظون بـ 20,000 مقاتل خارج مظلته. ويدرك الصدريون أنهم لا يستطيعون إرسال المزيد من المقاتلين إلى الحشد لأن الهيئة ترفض أن تدفع رواتبهم جميعاً.[12] نتيجة لذلك، فإن الصدر لم يتمكن أحياناً من دفع رواتب جميع مقاتليه.

إن أكثر ما يميز المجموعات الموالية لخامنئي عن منافساتها الموالية للصدر والسيستاني هي مسألة الاندماج في جهاز الدولة. المجموعات الموالية لخامنئي تقاوم هذا الاندماج، لأنها تريد استخدام مكانتها لتحقيق أجندتها الخاصة (بما في ذلك إفشال تحركات الحكومة التي من شأنها إلحاق الأذى بالمصالح الإيرانية)، أو لأنها تريد أن تحافظ على هويتها المنفصلة التي كانت تتمتع بها قبل العام 2014. اليوم، تجادل هذه المجموعات بأن الاضطرابات في العراق، وبقاء عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية طلقاء، يتطلب استمرار وجودها. على العكس من ذلك، فإن المجموعات الأخرى تدعم بقوة انضمام مقاتلي الحشد الشعبي إلى وزارتي الدفاع والداخلية. وتقول إن الحكومة لم تصدر بعد القرار المطلوب. إلا أن الصدريين يشيرون إلى أنهم يدعمون بقوة اندماج جميع المجموعات شبه العسكرية في أجهزة الدولة وأن سرايا السلام لن توافق على الاندماج بمعزل عن المجموعات الأخرى.[13]

هناك اختلافات أخرى أيضاً؛ فالمجموعات الموالية للصدر والموالية للسيستاني تعارض أي دور سياسي للمجموعات شبه العسكرية في حين أن بعض القادة الموالين للخامنئي خلعوا ألبستهم العسكرية المموهة وارتدوا البدلات الرسمية وترشحوا لانتخابات أيار/مايو.

وتمتد الاختلافات إلى الشؤون الإقليمية، خصوصاً فيما يتعلق بدور إيران، سواء في العراق أو في سورية. المجموعات الموالية لخامنئي تعمل بشكل وثيق مع مستشاري فيلق القدس على الجبهات ضد تنظيم الدولة الإسلامية وفي المكاتب الخلفية للمجموعات السياسية المرتبطة بها. بشكل عام، فإن المجموعات تدعم السياسات الإقليمية لإيران، رغم أنها لا تفعل جميعاً ذلك بنفس المقدار. على سبيل المثال، فإن النجباء يقاتلون في سورية دعماً لنظام بشار الأسد؛ وقال أحد قادة المجموعة إن الأولوية القصوى لمجموعته تتمثل في عرقلة جهود الولايات المتحدة في العراق وسورية، وثانياً منع تنظيم الدولة الإسلامية من الانتشار.[14] مجموعات أخرى موالية لخامنئي، مثل بدر، تتبنى سياسة تركز على العراق للمحافظة على النفوذ السياسي في بغداد؛ وبدر لا يقاتل في سورية، ومثله مثل الأحزاب السياسية العراقية الأخرى، يجتمع مع الدبلوماسيين الغربيين. المجموعات الموالية للصدر والسيستاني تعتبر النفوذ الإيراني في عراق ما بعد 2003 عقبة أمام تعزيز قوة الدولة، التي يعتبرونها أمراً لابد منه لتعافي العراق. ولم ترسل هذه المجموعات مقاتلين إلى سورية. على عكس المجموعات الموالية لخامنئي، فإن الصدر تعاطف مع الحركة الاحتجاجية في سورية. وبدلاً من دعم نظام الأسد، والوقوف إلى جانب داعميه الإيرانيين والروس، دعا إلى إنهاء الحكم الاستبدادي وأدان أي شكل من أشكال التدخل الخارجي في سورية.[15] وعلى نحو مماثل، فإن آية الله السيستاني ظل حذراً حيال التدخل، الفعل الذي تعتبره المرجعية في النجف قائماً على دوافع سياسية وليست دينية.[16]

---

[11] Renad Mansour and Faleh A. Jabar, "The Popular Mobilization Forces and Iraq's future", Carnegie Middle East Center, 28 April 2017.

[12] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2018.

[13] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2018. في العراق، تبين أن وجود مجموعة مسلحة مستقلة أمر حيوي للمحافظة على النفوذ السياسي. إذا سمح الصدر لمقاتليه بالاندماج في أجهزة الدولة بينما ظل خصومه يحتفظون بمجموعاتهم المسلحة الخاصة بهم، فإنه سيصبح في موقع ضعف.

[14] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2018.

[15] انظر Michael David Clark, "Understanding the contrasting policies of Hezbollah and Sadrist movement towards the Syrian civil war", HH Sheikh Nasser al-Mohammad al-Sabah Programme, Durham University (June 2018).

[16] Suadad al-Salhy, "Syria war widens rift between Shi'ite clergy in Iraq, Iran", Reuters, 20 July 2013.

III. الحشد الشعبي والسياسة

آ. العمل في منطقة رمادية قانونياً

للحشد موقف مختلط حيال الدولة؛ حيث إنه يتطلع إلى أن يصبح لاعباً تعترف به الدولة، لكنه يرغب أيضاً بالاحتفاظ بسلسلة قيادته بشكل مستقل عن الحكومة. بعبارة أخرى، يرغب الحشد الشعبي بالاحتفاظ بقدم داخل الحكومة وقدم خارجها.[17] وضعه القانوني الذي حدده له مجلس النواب العراقي في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، يمكنه من تبني هذا الموقف لأنه يعرّفه بأنه "تشكيل عسكري مستقل يكون جزءاً من القوات المسلحة العراقية ويرتبط بالقائد الأعلى" (رئيس الوزراء).[18] وضع القانون الحشد تحت مظلة مجلس الأمن الوطني، وحوّله إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة رغم احتفاظه باستقلاليته.

ولحماية وتوسيع فضائها المستقل، وزيادة نفوذها والتحوط من محاولات وضعها تحت سيطرة الدولة، سعت بعض وحدات الحشد الشعبي لدخول السياسة. وهنا تواجه عقبة دستورية، حيث إن العاملين في القطاع الأمني لا يسمح لهم بـ "التدخل في الشؤون السياسية".[19] إلا أن الحشد يختلف عن الأجهزة الأمنية التقليدية في الدولة. إنه مؤسسة سياسية، أسسها وقادها سياسيون، مثل المالكي، ووزير النقل السابق هادي العامري وعضو مجلس النواب أحمد الأسدي، إضافة إلى آخرين. على حد تعبير أحد مسؤولي الحشد، في الأيام السوداء في العام 2014، قررت هذه الشخصيات أخذ إجازة من السياسة لتكريس وقتها لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية. من وجهة نظره، فإن قيادة الحشد لم تدخل السياسة بعد انتهاء المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في أواخر العام 2017 بل "عادت إليها".[20] على حد تعبير المالكي، فإن "قادة الحشد هم سياسيون أصلاً".[21]

الأمر الأكثر صلة بالموضوع هو أنهم لم يأخذوا إجازة من السياسة فعلاً؛ فطوال المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، كان قادة الحشد الشعبي يعبرون عن وجهات نظرهم حول جملة من القضايا السياسية في خطابات علنية متكررة. وكان جزء من هدفهم يتمثل في كسب الشعبية في أوساط شرائح واسعة من المجتمع بصفتهم الأوصياء على الدولة (التي يقودها الشيعة). ولتبرير توسع الحشد ودوره الذي يزداد قوة على الجبهتين الأمنية والسياسية، فإنهم كانوا يستحضرون فتوى آية الله السيستاني في حزيران/يونيو 2014 كغطاء ديني. هذه الاستراتيجية أكسبت الحشد دعماً شعبياً واسعاً.

كان بعض قادة الحشد الشعبي منخرطين في السياسة والحكومة منذ فترة أطول بكثير. على سبيل المثال، فإن منظمة بدر التي يقودها العامري فازت بـ 22 مقعداً في الانتخابات البرلمانية لعام 2014 وتسيطر على عدة مجالس محلية، مثل ديالى، حيث إن المحافظ، مثنى التميمي، عضو في بدر أيضاً. في بغداد والمدن الرئيسية الأخرى، تحتفظ مختلف المجموعات شبه العسكرية بمكاتب للتواصل مع الناس وإشراكهم في السياسة.

على خلفية تخوفه من قوة الحشد الشعبي وطموحاته السياسية، قام العبادي بمحاولة ضعيفة لإعادة الجنّي إلى القمقم حالما وضعت الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية أوزارها. إذا كان قد أقر في الماضي بأن الظرف الطارئ لظهور تنظيم الدولة الإسلامية حتّم التساهل في تطبيق القوانين ذات الصلة، مثل متطلب فصل الأمن عن السياسة، فإنه في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 تساءل: "كيف يمكن أن يكون للبدلة العسكرية رأي سياسي؟" وتابع للإجابة على السؤال قائلاً: "هذا لا يحدث في أي جزء من العالم. هذا محظور". وتعهد بألا يسمح لقادة الحشد بالترشح في انتخابات أيار/مايو 2018.[22] لم يتمكن من فرض إرادته بشكل أبرز ضعفه وضعف الدولة في مواجهة الحشد.

---

[17] جدير بالاهتمام أن الحشد يرفض بقوة أن يوصف بـ "الميليشيات"، التي يحظرها الدستور العراقي بشكل صريح. المادة 9 ب من الدستور تنص على: "يحظر تشكيل ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة". متوافر بالعربية والإنكليزية على الموقع https://zaidalali.com/resources/constitution-of-iraq/.

[18] "قانون هيئة وحدات الحشد الشعبي رقم 40 لعام 2016"، وزارة العدل، 5 كانون الثاني/يناير 2017.

[19] المادة 9 أ من الدستور تنص جزئياً على أنه: "لا تتدخل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية العراقية [...] في الشؤون السياسية ولا دور لها في تداول السلطة".

[20] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2018.

[21] Mansour and Jabar, op. cit.

[22] "العبادي: لا يمكن للحشد الشعبي أن يشارك في الانتخابات"، تلفزيون التغيير، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

ب. التحضير للانتخابات

كان قادة الحشد الشعبي قد أوضحوا منذ العام 2016 – عندما حققوا أولى انتصاراتهم ضد تنظيم الدولة الإسلامية – أنهم كانوا يعتزمون الترشح في الانتخابات البرلمانية والمحلية القادمة.[23] خلال الاستعدادات للانتخابات البرلمانية في 12 أيار/مايو 2018، شكلت قيادة الحشد تحالف الفتح.

دافع كريم النوري، وهو مسؤول في بدر يتحدث باسم الحشد الشعبي، عن حق المجموعات شبه المسلحة بأن يكون لها طموحات سياسية، بالنظر إلى دفاعها عن العراق ضد تنظيم الدولة الإسلامية. على حد تعبيره، "بعد الانتصار على تنظيم الدولة الإسلامية، سيتمثل دور الحشد في إعادة بناء العراق في جميع الميادين".[24] وللتأكيد على هذه النقطة، أطلق القادة على تحالفهم الانتخابي اسم الفتح، في إشارة إلى إلحاقهم الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية.[25] أدانهم منتقدوهم مدّعين بأن الحشد كان يستغل منطقة رمادية قانونياً. المادة 9 ج من الدستور تحظر على "القوات المسلحة العراقية و أفرادها، وبضمنهم العسكريون العاملون في وزارة الدفاع أو أية دوائر أو منظمات تابعة لها، الترشيح في انتخاباتٍ لإشغال مراكز سياسية". يرد قادة الحشد قائلين بأن هيكليتهم فيها جناح مدني وجناح عسكري – وهي سمة مشتركة للعديد من الأحزاب التي ظهرت بعد عام 2003 – وأنه ينبغي السماح للقادة المدنيين بالمشاركة في السياسة. الغموض القانوني جعل من المستحيل على العبادي حظر دخول الحشد إلى السياسة، رغم تعبيره علناً عن اعتراضاته. وحذر مقتدى الصدر من أن السماح بمشاركة الحشد في الانتخابات سيكون عملاً انتحارياً بالنسبة للنظام السياسي.[26]

لم تكن مشاركة المجموعات شبه العسكرية في انتخابات العام 2018 أمراً جديداً. قادة الحشد الشعبي أنفسهم استحضروا سابقة بدر وعصائب أهل الحق، وكلا التنظيمين أرسلا مرشحين لمجلس النواب في انتخابات العام 2014،[27] بعد اعتماد أسماء جديدة للأجنحة السياسية لمجموعتيهما؛ حيث قدم فيلق بدر مرشحين تحت اسم منظمة بدر، واستعملت عصائب أهل الحق اسم صادقون. وعلى نحو مماثل، في العام 2018، قدمت مجموعة أنصار الله شبه العسكرية حركة النزاهة والولاء كقائمة انتخابية؛ وأنشأت ألوية الإمام علي الحركة الإسلامية؛ وأنتجت سيد الشهداء كتلة منتصرون؛ واستخدمت ألوية الخرساني اسم الطليعة كممثلين انتخابيين لها.

يؤكد قادة الحشد الشعبي أن تحالف الفتح كتلة انتخابية واسعة تشمل الحشد وكيانات سياسية أخرى لا تشكل مجرد تجمع للجماعات شبه العسكرية. على حد تعبير أحدهم: "انظر إلى قائمتنا. إنها لا تتكون فقط من الحشد. لدينا مرشحين مستقلين غير مرتبطين بالحشد بل وزراء وموظفين سابقين في الوزارات". وأشار إلى إبراهيم بحر العلوم، المرشح على قائمة الفتح بصفته رئيساً لحزب تجمع عراق المستقبل، وهو وزير النفط السابق المتعلم في الولايات المتحدة (2005) ويحمل درجة الدكتوراه في الهندسة النفطية.[28] كما ضم تحالف الفتح المجلس الإسلامي الأعلى في العراق، وهو حزب عراقي وليس مجموعة مسلحة،[29] والسياسيون العرب السنة الذين ترشحوا في المحافظات ذات الأغلبية السنية.[30] لا يختلف البرنامج السياسي للفتح كثيراً عن العديد من الكتل الانتخابية الأخرى؛ حيث تتعهد بنوده الرئيسية بمحاربة الفساد، والدفاع عن الديمقراطية، وتوفير فرص العمل واحترام الدستور. كما أعلن الفتح أنه منفتح على التحالف مع مجموعات أخرى. في كانون الثاني/يناير 2018، دخل لفترة وجيزة في تحالف مع تحالف النصر بزعامة العبادي. رغم أن التعاون انهار

[23] "مصادر: اتفاق سياسي بين المالكي ووحدات الحشد الشعبي على المشاركة في قائمة انتخابية واحدة"، **الجرنال**، 6 أيلول/سبتمبر 2016.

[24] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2018.

[25] رفع أنصار هؤلاء صور مقاتلي الحشد الذين قتلوا في المعارك في سائر أنحاء بغداد والمناطق الواقعة تحت سيطرة الحشد للاحتفال بذكرى أولئك الذين قتلوا ولتذكير الناخبين بأن هؤلاء المقاتلين كانوا قد ضحوا بحياتهم دفاعاً عن العراق. ملاحظات لمجموعة الأزمات، العراق، 2018.

[26] "الصدر: مشاركة الحشد في الانتخابات القادمة انتحار للعملية السياسية في العراق"، **كتابات**، 27 آب/أغسطس 2016.

[27] كان لعصائب أهل الحق عضو واحد في مجلس النواب الذي انتخب عام 2014، ولبدر 22.

[28] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2018.

[29] المجلس الإسلامي الأعلى في العراق نشأ عن المجلس الأعلى الإسلامي العراقي الآنف ذكره، والذي أسسته إيران فيها في العام 1982. جناحه العسكري هو فيلق بدر. بعد عودته إلى العراق بعدة سنوات في العام 2003، أطلق التنظيم على نفسه اسم المجلس الإسلامي الأعلى في العراق، وأصبحت منظمة بدر برئاسة هادي العامري جناحه السياسي. في وقت لاحق، انشق عمار الحكيم، رئيس المجلس عن المجلس وعن منظمة بدر لتشكيل تيار الحكمة الوطني ذي التوجه نحو مدرسة التهدئة الشيعية السائدة في النجف وبعيداً عن إيران. استمر المجلس الإسلامي الأعلى في العراق تحت قيادة همام حمودي، نائب رئيس مجلس النواب، والمقرب من الخط الموالي لإيران.

[30] تمثل الحشد أيضاً من خلال تشكيلات سياسية خارج تحالف الفتح في انتخابات العام 2018. على سبيل المثال، فإن مجموعته البرلمانية المسيحية، كتائب بابليون بقيادة ريان الكلداني، فازت بمقعدين من المقاعد الخمسة المخصصة للمسيحيين.

خلال 24 ساعة،[31] قادة الحشد قالوا إنهم ظلوا مهتمين بالعمل مع العبادي وآخرين في التشكيلات الحكومية اللاحقة للانتخابات.[32]

رغم ذلك، ومهما كانت مظاهرهم الخارجية أو تطميناتهم (على سبيل المثال، استخدام شعار الفتح بدلاً من شعار الحشد الشعبي)، فإنه ما من شك فيما يتعلق بولاءات الفتح. مسؤولوه يدافعون بشكل رئيسي عن الحشد؛ ففي المناظرة الانتخابية في آذار/مارس 2018 حول الموازنة السنوية، على سبيل المثال، انتقد أحد قادة الحشد أحمد الأسدي (الذي حصل على إجازة من مجلس النواب للانضمام إلى الحشد في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية) زملاءه من أعضاء المجلس لحرمان مقاتلي الحشد من تلقي نفس الرواتب المخصصة لأفراد القوات المسلحة.[33]

في هذه الأثناء، نشط الحشد الشعبي أيضاً في الميدان العام تحت أسماء أجنحته العسكرية المألوفة على نطاق واسع. في آذار/مارس 2018، نظمت هيئة الحشد مسيرة شعبية احتجاجاً على ما أشيع من اعتزام ولي العهد السعودي محمد بن سلمان زيارة العراق.[34] وفي الشأن نفسه، نشرت صفحة الحشد على فيسبوك خطبة لمحمد الحيدري، وهو رجل دين من جامع الخلاني في بغداد، تقول إن الحشد، بين العديد من المجموعات الأخرى، يمكن أن يشارك في الانتخابات كطريقة لمنع عودة حزب البعث.[35]

تشير المكاسب الانتخابية التي حققها تحالف الفتح، خصوصاً في المحافظات ذات الأغلبية الشيعية، والتي فاز في العديد منها، إلى أن استحضاره للصراع ضد تنظيم الدولة الإسلامية كان ناجحاً. فاز التحالف بـ 47 مقعداً في مجلس النواب المكون من 330 مقعداً، فجاء في المرتبة الثانية بعد تحالف سائرون بقيادة الصدر الذي حل أولاً بحصوله على 45 مقعداً.[36] أشارت هذه النتيجة إلى أنه سيلعب دوراً كبيراً في مستقبل الحكومة، أيضاً بالنظر إلى الدعم الذي يحظى به من إيران، التي نشطت في التوصل إلى اتفاق سياسي. رغم ذلك، فإن إطلاق التنبؤات في المشهد السياسي العراقي المجزأ يبقى أمراً صعباً.

ج. اختراق مؤسسات الدولة

للعديد من السنوات في أعقاب غزو العام 2003، تمكن قادة وأعضاء الميليشيات الشيعية من اختراق مؤسسات الدولة عبر عضويتهم في الأحزاب السياسية الشيعية، ما أدى إلى امحاء الخط الفاصل بين الدولة واللاعبين من خارج الدولة. منذ انخرط قادة الحشد الشعبي في المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، حذوا حذو من سبقهم. أحد كبار قادة الفتح (وقائد سابق في الحشد) قال: "على مدى السنوات الأربع الماضية، دخل الحشد جميع الوزارات. تستطيع أن ترى جماعتهم في كل وزارة، وعلى كل مستوى".[37] يستخدم قادة الحشد هذه الحقيقة لإعطاء الانطباع بأن نفوذهم في مؤسسات الدولة حالة طبيعية وقانونية. بعض الوزراء لا يخفون قربهم من الحشد. على سبيل المثال، فإن وزير الاتصالات حسن الراشد أبرز بشكل متكرر دور الحشد ليس فقط في توفير الأمن بل أيضاً في الدفاع عن النظام السياسي للعراق وإعادة بناء المجتمع.[38]

كما بذل قادة الحشد الشعبي جهوداً خاصة لبناء علاقات قوية مع الجهاز القضائي. عندما دعا العبادي لإصلاح جذري لضمان استقلال القضاء في عام 2015،[39] اجتمع قائد بدر، العامري، ومدير الحشد بحكم الأمر الواقع أبو مهدي المهندس مع مدحت المحمود، الذي كان حينها رئيس مجلس القضاء الأعلى في العراق، الذي يشكل الجهاز الإداري الرئيسي للقضاء. وعبروا في ذلك الاجتماع عن دعمهم للجهاز القضائي وقدموا ضمانات

[31] ذكر أن التحالف صاغه القائد في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني. ويبدو أن انهياره نجم عن الخلاف حول توزيع المقاعد والمناصب الحكومية بعد الانتخابات.

[32] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2018.

[33] "تحالف الفتح يحمل المسؤولية للحكومة والبرلمان عن تجاهل حقوق أبناء الحشد"، **السومرية**، 3 آذار/مارس 2018.

[34] حساب ميثاق الفياض على تويتر، 30 آذار/مارس 2018؛
twitter.com/MethaqAlFayyadh/status/979699968050069505.

[35] حساب هيئة الحشد على فيسبوك، آذار/مارس 2018:
www.facebook.com/AlhashedAlshabey/videos/217294222159733/

[36] داخل التحالف، فاز بدر بـ 21 مقعداً، وعصائب أهل الحق بـ 15، والمجلس الإسلامي الأعلى في العراق بمقعدين وأحزاب أخرى أصغر بمقعد أو مقعدين. بحلول نهاية تموز/يوليو، لم تكن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق قد صادقت على النتائج، والتي ما يزال من الممكن أن تتغير طبقاً لعملية إعادة عد الأصوات التي أمر بها مجلس النواب في حزيران/يونيو 2018.

[37] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2018.

[38] حساب حسن الراشد على فيسبوك، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2014
www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=368653553302225&id=345019262332321.

[39] "Iraq reforms: Parliament backs PM Haider al-Abadi's plan", BBC, 11 August 2015.

بأن الحشد سيعمل على منع إصلاحات العبادي.[40] كان الجهاز القضائي قد أصبح مسيساً في ظل حكم المالكي، الذي عين الموالين له في مجلس القضاء الأعلى وفي المحكمة الاتحادية العليا للمحافظة على إحكام قبضته على السلطة.[41] ذكرت هيومان رايتس ووتش في عام 2015، قبل أن يشرعن مجلس النواب وجود الحشد، قيام مجلس القضاء الأعلى برفع شعارات مثل "الحشد داعم احتياطي للجيش العراقي الباسل".[42] منذ ذلك الحين، ظل الجهاز القضائي صديقاً للحشد، على سبيل المثال في تشرين الأول/أكتوبر 2017، ولدى سؤاله حول مشاركة الحشد في الانتخابات، دافع كبير القضاة فائق زيدان عنه بصفته يحظى بمكانة مساوية لمكانة القوات المسلحة. وقلل من أهمية غموض مكانته، وأعلن أنه قانوني.[43]

كما استخدم الحشد الشعبي أيضاً نفوذه في مجلس النواب بين عامي 2014 و2018. عدا عن أعضاء مجلس النواب الاثنين والعشرين الذين يمثلون منظمة بدر، كان بوسع الحشد الاعتماد على دعم أكثر من نصف أكبر كتلة برلمانية، وهي كتلة دولة القانون، التي فازت بأغلبية واضحة في عام 2014 بعد حصولها على 92 مقعداً. في حين كانت منقسمة بين الموالين للمالكي والموالين للعبادي، فإن أقوى المعسكرين كان ذاك الموالي للمالكي، والذي وقف إلى جانب الحشد. المنافس الأكبر لدولة القانون، وهي كتلة الأحرار بقيادة الصدر، احتفظت بـ 34 مقعداً حتى أيار/مايو 2018.

اتسع نفوذ الحشد الشعبي في مجلس النواب بشكل تجاوز هذه الفصائل الصديقة. فقد احتفظ بعلاقات دافئة مع رئيس مجلس النواب، العربي السني سليم الجبوري؛ وكان أحد التفسيرات التي قدمها أحد قادة الحشد هو أن الجبوري في مرحلة معينة كان قد وضع نحو 900 من مقاتليه على جدول رواتب هيئة الحشد.[44] نائب رئيس المجلس، وزعيم المجلس الإسلامي الأعلى في العراق همام حمودي، لعب دوراً محورياً في تطور الحشد منذ بدايته. كان موجوداً في عدد كبير من فعاليات الحشد، مثل مراسم تخريج المقاتلين وإحياء ذكرى أولئك الذين قتلوا في المعارك. لعب الدعم في المجلس دوراً حاسماً في مساعدته على حشد الإرادة السياسية وجمع التوقيعات اللازمة لتمرير قانون في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 أسس الحشد بصفته قوة عسكرية منفصلة مسؤولة مباشرة أمام رئيس الوزراء.[45]

د. التعويض عن غياب الدولة ـ توفير الخدمات

كما انخرط الحشد الشعبي أيضاً وبشكل متزايد في الأنشطة الاقتصادية في القطاعين الرسمي وغير الرسمي. بعد الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وضع قادته قطاع إعادة الاعمار المربح نصب أعينهم بشكل خاص. مع تعافي البلاد، ومع تدفق الأموال للمساعدة في إعادة بناء المناطق التي دمرت في المعارك، يتموضع الحشد بصفته وسيطاً رئيسياً. إن العمل كوسيط يسمح للحشد بأن يستفيد مالياً وأن يوظف مقاتليه الذين تم تسريحهم. على حد تعبير أحد قادة الحشد: "إن وجود خدمتك في الحشد على سيرتك الذاتية يجعل عثورك على عمل سهل جداً هذه الأيام".[46] نائب رئيس مجلس النواب، حمودي، غرد بأن الحشد يمثل "كبرياء النصر في العراق وأمله في البناء والاستقرار".[47]

طبقاً لعدد آخر من قادة الحشد الشعبي، فإن المقاتلين السابقين كانوا مستعدين وقادرين على المساعدة في بناء البلاد. أحد المتحدثين باسمهم، كريم النوري، قال: "إن دور الحشد هو إعادة بناء العراق. لدينا 20,000 مهندس [مقاتلون يحملون درجات جامعية بالهندسة]، و2,500 تقني والعديد من الآخرين الذين يمكنهم أن يساعدوا في إعادة بناء المناطق التي تم تحريرها مؤخراً".[48] أحد قادة الحشد السنة من صلاح الدين ذكر أعداداً مماثلة وأضاف: "كنا متطوعين، وحررنا هذه المناطق والآن علينا أن نبقى لإعادة بنائها".[49] في حين أن مثل هذه التقديرات لها هدف يخدم مصالح الحشد ومن المرجح أن تكون مضخمة، فإنها تؤكد على تصميم

---

[40] "العامري والمهندس يلتقيا مدحت المحمود ويعبرا عن دعمهما للجهاز القضائي"، **السومرية**، 1 أيلول/سبتمبر 2015.

[41] Marisa Sullivan, "Maliki's authoritarian regime", Institute for the Study of War, 20 April 2013.

[42] "Flawed justice: Accountability for ISIS crimes in Iraq", Human Rights Watch, 5 December 2017.

[43] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، لندن، تشرين الأول/أكتوبر 2017.

[44] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2018.

[45] على حد تعبير حمودي مؤخراً، فإنه يرى أن القانون "جزء من الدين لأسر الشهداء". حساب همام حمودي على تويتر، 10 آذار/مارس 2018: https://twitter.com/SheikhDrHamoudi/status/972378292752875521.

[46] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2018.

[47] حساب همام حمودي على تويتر، 12 آذار/مارس 2018:
https://twitter.com/SheikhDrHamoudi/status/973228492715327488.

[48] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2018.

[49] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2018.

قيادة الحشد على اغتنام الفرص والاستفادة من مؤهلاتهم غير العسكرية في العراق ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية.

لقد تحرك الحشد الشعبي أصلاً إلى أبعد من المناطق التي دمرت في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية وبات يعلن بفخر عن دوره بتوفير الخدمات وبناء البنية التحتية الأساسية في مناطق أخرى من العراق. ويعرض موقع الحشد على الإنترنت الشاحنات التي تحمل شعار الحشد والتي بدأت بتعبيد الطرق في البصرة.[50] على النقيض من ذلك، فإن المواقع الإلكترونية للمؤسسات الأمنية الرسمية – وزارتي الدفاع والداخلية، وجهاز مكافحة الإرهاب النخبوي – تعرض أخباراً عسكرية حصرياً: تحديثات حول المعارك، وبرامج تدريب واستراتيجيات التجنيد.

بهذا المعنى، فإن الحشد الشعبي يملأ الفراغ ويلبي حاجة. الدولة العراقية مستنزفة بسبب الفساد، وهذا نمط رسخته العقوبات الاقتصادية الشاملة للأمم المتحدة في تسعينيات القرن العشرين، وتسارع مع أنظمة التعاقد غير المُحكمة وانتشار توزيع المبالغ النقدية الذي أتى مع الاحتلال الأميركي، وتفاقم بسبب افتقار المؤسسات الحكومية للقدرات التقنية ومعاناتها من الروتين المفرط. تعاني مجالس المحافظات والبلديات من مشاكل مشابهة. ويوفر الحشد بديلاً جاهزاً، وفي بعض الأحيان، متفوقاً. في بعض الأحيان، يستولي على عقود من الشركات الحكومية غير القادرة على تنفيذ المهمة المحددة. في أواخر عام 2017، أوقفت شركة إدارة النفايات جمع النفايات في البصرة لأن مجلس المحافظة لم يتمكن من دفع 15 مليار دينار عراقي (12.6 مليون دولار) كأجور متأخرة.[51] بعد عدة أشهر، أعلن رئيس بلدية البصرة أن الحشد كان قد استلم العمل (ربما دون أجر) وكان يوفر البلدوزرات، والرافعات والشاحنات، بينما يقوم أفراده ومؤيدوه بتنظيف شوارع المدينة.[52] هناك أمثلة كثيرة على ذلك، خصوصاً في الجنوب.[53]

وبطريقة مماثلة، يعوض الحشد الشعبي عن غياب الدولة ببناء البنية التحتية الرئيسية، مثل الطرقات. في النجف، مُنح الحشد العقد لتجديد شارع مكية، الذي يربط مقبرة وادي السلام الواسعة في المدينة بمرقد الإمام علي في مركز المدينة. وبذلك فإن الحشد يترك بصمته على أكثر المواقع الشيعية قدسية، ويحظى بالمديح من مسؤولي الحكومة المحليين. امتدح محافظ النجف أفراد الحشد على التحول "من مقاتلين ضد تنظيم الدولة الإسلامية إلى بناة للحياة موجودين في العديد من المجالات".[54]

إضافة إلى الاقتصاد الرسمي المنظم، ينشط الحشد الشعبي في الأسواق السوداء والتهريب. في جزء كبير من العراق، وخصوصاً في المناطق التي تمت استعادتها من تنظيم الدولة الإسلامية، يقفون على نقاط التفتيش، ويزينون الأعمدة المعدنية بصور "شهدائهم" وقادتهم ويفرضون رسوماً على المسافرين. وقد سيطر بعضهم على أجزاء من تجارة النفط والغاز في المناطق التي كان تنظيم الدولة الإسلامية يحكمها، ويفرضون الرسوم على التجار الذين تعلموا منذ التسعينيات، عندما كان العراق رازحاً تحت عقوبات دولية شاملة، تهريب النفط والغاز خارج البلاد. مع دخولهم الحديث إلى الميدان السياسي، بات قادة الحشد منخرطون الآن في مفاوضات تجارية مع الأجانب. على سبيل المثال، في آذار/مارس 2018، اجتمع زعيم عصائب أهل الحق قيس الخزعلي، الذي لا يشغل أي منصب رسمي، مع السفير الصيني في بغداد، تشن ويكينغ، لمناقشة العلاقات الاقتصادية. قال الخزعلي بعد الاجتماع:

> بعد الانتصار التاريخي، هناك فرصة حقيقية لبناء البلاد ... والاقتصاد العراقي بحاجة للتجربة الدولية، كالتجربة الصينية، التي يرحَّب بها أكثر في العراق لأنها لم تشارك في الاحتلال وبسبب وجود علاقات تاريخية بين العراق والصين.[55]

---

[50] "الجهد الهندسي للحشد يباشر بإكساء شوارع ياسين خريبيط في البصرة"، **الحشد**، 3 آذار/مارس 2018: http://al-hashed.net/2018/03/03/الجهد-الهندسي-للحشد-يباشر-بإكساء-شوار/. وعلى نحو مماثل، فإن موقع الحشد على الإنترنت يبرز دور المجموعات في إعادة بناء عيادة طبية في بغداد. "بالصور: الكوادر الهندسية لطبابة الحشد تواصل إنشاء مركز التأهيل الطبي في بغداد"، **الحشد**، 4 آذار/مارس 2018: http://al-hashed.net/2018/03/04/بالصور-الكوادر-الهندسية-لطبابة-الحشد./.

[51] "الشركة الوطنية: توقفنا عن تنظيف البصرة لأنه لم يعد لدينا المال لمتابعة عملنا"، **المربض**، 12 آذار/مارس 2018.

[52] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، آذار/مارس 2018. "بلدية البصرة تبدأ أعمال التنظيف بعد شهر من توقف الشركة الوطنية"، **المربض**، 2 آذار/مارس 2018. من الصعب العثور على المال لهذا العمل: قد يكون الحشد شرع في إزالة النفايات على حسابه كوسيلة للتقرب من سكان البصرة.

[53] كما انتزع الحشد عقوداً من شركات أجنبية. في محافظة بابل، على سبيل المثال، انتزع الحشد مشروعاً لتركيب الكاميرات الأمنية على جوانب الطرق كان قد منح أصلاً لشركة صينية تعمل مع الجيش والشرطة العراقية. Tim Arango, "Iran dominates in Iraq after U.S. 'handed the country over'", *The New York Times*, 15 July 2017.

[54] مقتبس في "الحشد الشعبي يشق طريقاً للزائرين من وادي السلام إلى مرقد الإمام علي"، **الحشد**، 27 آذار/مارس 2018: http://al-hashed.net/2018/03/27/الحشد-الشعبي-يشق-طريقا-للزائرين-من-واد./.

[55] الموقع الالكتروني لعصائب أهل الحق، 5 آذار/مارس 2018: http://ahlualhaq.com/index.php/permalink/6467.html.

بمعنى ما، فإن توفير فرص عمل تجني دخلا لمقاتلي الحشد الشعبي السابقين من شأنه أن يسهل انتقالهم إلى الحياة المدنية وبالتالي يمكن القول إن ذلك يساعد في تسوية وضع المجموعات المسلحة في مرحلة ما بعد الصراع. رغم ذلك، فإن دورها ككيانات شبيهة بالدولة وبسبب قربها من لاعبين سياسيين أقوياء لابد وأن يمنح الحشد ميزات غير منصفة، ويمكّنه من الالتفاف على القواعد وأن يخرج من المنافسة اللاعبين الذين يتمتعون بقدر أقل من العلاقات مع اللاعبين السياسيين. سيتوجب على الحكومة القادمة العثور على سبل لتوفير الوظائف لمقاتلي الحشد السابقين وأن تضمن في الوقت نفسه احترام القانون.

هـ. لعبة شد حبل مع رئيس الوزراء

حيدر العبادي، وهو تقنياً قائد الحشد الشعبي بصفته قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة، قال إنه يرغب برؤية الحشد مندمجاً بقوات الأمن النظامية. ومستخدماً مكانته المعززة كونه الرجل الذي أشرف على هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، فقد حاول كبح جماح الطموح السياسي للحشد. يقر قادة الحشد بالتهديد الذي يشكله العبادي لهم وقد أحبطوا جهوده بشكل متكرر، مستفيدين من ضعف مؤسسات الدولة.

رغم ذلك، فإن قادة الحشد الشعبي يعترفون أيضاً أنهم لا يستطيعون المضي أبعد مما ينبغي في مواجهة العبادي وتجاهل المؤسسات الرسمية وقواعد اللعبة. على حد تعبير أحد قادته: "معظمنا لا يحب رئيس الوزراء، لأنه يضعفنا. لكننا نحترمه. 'يجب' علينا أن نحترمه".[56] يعي الحشد أن العبادي يتمتع بدعم آية الله السيستاني، وقلة قليلة من شيعة العراق مستعدون لتحدي رغبات السيستاني صراحة، بصرف النظر عن ولائهم الشخصي.

بدلاً من ذلك، فقد سعى قادة الحشد الشعبي لتقويض العبادي بطرق أكثر حذقاً، حيث ينتقدون قرارات منفردة بعينها اتخذها رئيس الوزراء. في مراحل التخطيط لمعركة حزيران/يونيو 2016 ضد تنظيم الدولة الإسلامية، اتهم العامري رئيس الوزراء بالخيانة لإرساله العربات المصفحة لتحرير الموصل بدلاً من اتباع خطة المعركة التي وضعها الحشد للتركيز على الفلوجة ومحافظة الأنبار.[57] في تشرين الأول/أكتوبر 2015، أرسل قائد الحشد الشعبي بحكم الأمر الواقع، أبو مهدي المهندس، رسالة إلى العبادي يشتكي فيها من أن رفضه دفع رواتب مقاتلي الحشد يعرض الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية للخطر. بعد نشر المهندس للرسالة،[58] وافق العبادي على الدفع للحشد سنوياً من الموازنة. مؤخراً، في شباط/فبراير 2018، وبعد أن قتل تنظيم الدولة الإسلامية 27 من مقاتلي الحشد في الحويجة، اتهم أحد أنصار الحشد المحليين العبادي بالمناورات السياسية من خلال إعلانه النصر قبل بضعة أشهر. وسأل: "لماذا اندفع العبادي لإعلان النصر؟ لقد فعل ذلك للفوز في الانتخابات. لكن الحشد ما زال يقاتل ويموت كل يوم. لقد جعل إعلان العبادي عملهم أكثر صعوبة، لأن الجميع يعتقد بأن الحرب انتهت ولم يعودوا يهتمون بها".[59]

بإصدارهم مثل هذه التصريحات، وضع قادة الحشد الشعبي قائدهم الأعلى اسمياً في موقع صعب. على العبادي التصدي للشعبية الواسعة للحشد، خصوصاً في أوساط قاعدته هو الشيعية، وبالتالي مواجهة قيود في مسألة إلى أي حد يمكنه المضي في تحجيم دورهم. إنه لا يستطيع، بشكل خاص، مواجهتهم عسكرياً، كما فعل سلفه مع جيش المهدي في البصرة في عام 2008. إنهم أقوياء جداً ويحظون بالاحترام، حيث يرى كثيرون أنهم يتصرفون طبقاً لفتوى آية الله السيستاني في العام 2014، بصرف النظر عما إذا كانوا يقومون بذلك فعلياً.

لقد أثبت الحشد الشعبي في بعض الأحيان أنه يتمتع بمهارة سياسية أكبر من تلك التي يتمتع بها العبادي؛ فنجاحه في جعل مجلس النواب يصدر قانوناً ينظم وضعه يتناقض مع الإخفاقات المتكررة لرئيس الوزراء؛ ففي نيسان/أبريل 2016، طلب من المجلس ثلاث مرات الموافقة على تغييرات أجراها في حكومته وكان طلبه يرفض في كل مرة.

---

[56] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2018.

[57] أراد الحشد الذهاب إلى الأنبار قبل الموصل، في محافظة نينوى، لأن وجود تنظيم الدولة الإسلامية في الأنبار كان تهديداً أكبر ووشيكاً أكثر لمصلحتهم الأساسية المتمثلة بحماية السلطة السياسية في بغداد والسلطة الدينية في المدن التي تحتوي المراقد الشيعية في وسط العراق. "هجوم حاد من العامري على خطط معركة الفلوجة: خيانة"، **شفق نيوز**، 6 حزيران/يونيو 2016.

[58] "The publishing of Abu Mahdi al-Muhandis' letter to Prime Minister Haider al-Abadi", *Baghdad Times*, 21 October 2015. قال المهندس إنه تعرض للإهانة لأنه كان عليه أن يتوسل، قبل كل معركة، للحصول على التمويل لدعم مقاتلي الحشد الذين كانوا يخاطرون بحياتهم على الجبهات. حينذاك، كانت موازنة العبادي محدودة، وكان يركز على تعزيز قوة وزارة الدفاع وجهاز مكافحة الإرهاب. لكن بعد الرسالة أجبر على إيجاد التمويل اللازم لدفع رواتب الحشد أيضاً.

[59] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2018.

لقد نجم عن التوترات بين العبادي والحشد الشعبي، والقيود المفروضة على المدى الذي يمكن لأي منهما المضي إليه في تحدي الآخر، وعلى نحو خاص قدرة رئيس الوزراء المحدودة على التأثير في تطور الحشد، علاقة يمكن أن تبدو فصامية، وتتراوح بين التعاون والمواجهة. في بعض الأحيان، أكد العبادي على المكانة القانونية للحشد بوصفه كياناً منفصلاً، وقارنه بجهاز مكافحة الإرهاب، حتى قبل أن يضفي قانون تشرين الثاني/نوفمبر 2016 صبغة قانونية على هذا الترتيب.[60] كما دافع العبادي عن الحشد في مقابلة مع وزير الخارجية الأميركي حينذاك ريكس تيلرسون في أواخر العام 2017، ورفض دعوة الأخير لحل "الميليشيات المدعومة إيرانياً" واصفاً إياها بدلاً من ذلك بأنها "أمل لمستقبل البلاد والمنطقة".[61] الأكثر دراماتيكية، هو أن العبادي لم يكن فقط غير قادر على منع مشاركة الحشد في انتخابات العام 2018، بل إنه حتى دخل في تحالف قصير الأمد مع تحالف الفتح الذي شكله الحشد في كانون الثاني/يناير.[62]

في الوقت نفسه، وبشكل يبرز المفارقة، قاوم رئيس الوزراء الحشد الشعبي بأقصى قوته في المجال الذي يتمتعون فيه بالقوة الأكبر، وهو مجال الأمن. ساعدته الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في إعادة بناء قوات الأمن الحكومية وجهاز مكافحة الإرهاب النخبوي. بداية بمعركة استعادة الفلوجة في العام 2016، وبمساعدة أميركية، عمل على تهميش الحشد في تلك المعركة. في المعركة التالية لاستعادة الموصل، سمح للحشد بالمشاركة لكنه أبقي خارج المدينة، حيث خاض جهاز مكافحة الإرهاب والقوات المسلحة المعارك الحاسمة على الجبهة.

رغم ذلك تصرف الحشد الشعبي وكأنه المنتصر الرئيسي، في الموصل وفي مناطق أخرى. رفع مقاتلو الحشد أعلامهم ومنحوا أفعالهم تغطية إعلامية إيجابية في وسائل الإعلام. وفي بعض المناطق الريفية، يمكن القول إنهم لعبوا دوراً أكثر أهمية من قوات الأمن النظامية، بما في ذلك خلال الاندفاعة التي حدثت في تشرين الأول/أكتوبر 2017 لاستعادة السيطرة على المناطق المتنازع عليها من القوات الكردية. لكن تأكيد العبادي على سلطة الدولة في القطاع الأمني، بموازاة تقلص دور الحشد كقوة مقاتلة في حقبة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية، أجبر الحشد على التركيز أكثر على السياسة، التي تشكل بالنسبة له وعداً بالبقاء على قيد الحياة.

و. دور إيران

تتمثل المصلحة الرئيسية لإيران في العراق في منع البلاد من الانقسام (خشية حدوث أثر الدومينو في إيران نفسها) أو أن تصبح قوية بما يكفي للعودة لتشكيل تهديد عسكري لها. من منظور طهران، كان هناك عدوّان خطيران في العراق منذ العام 2003: الولايات المتحدة، التي سحبت قواتها في العام 2011 تحت الضغط المستمر من الميليشيات الشيعية العراقية المتحالفة، وتنظيم الدولة الإسلامية. ورأت في تنظيم الدولة الإسلامية تجسيداً جديداً لنظام صدام، نظام عازم على الاستيلاء على بغداد وإطاحة النظام الذي يقوده الشيعة والذي ساد بعد عام 2003 والذي تربطه علاقات صداقة بطهران.

بالاستيلاء على ثلث أراضي العراق والوصول إلى الحدود الإيرانية، شكل تنظيم الدولة الإسلامية تهديداً مباشراً ليس فقط لأصدقاء طهران في العراق بل لأمن إيران نفسها. رداً على ذلك، أطلق قاسم سليماني، قائد فيلق القدس، جهداً حاسماً لإلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية، مستخدماً دعوة آية الله السيستاني إلى حمل السلاح لتنسيق عمليات الحشد الشعبي التي نشأت عن ذلك.[63]

في هذا الجهد، كان بوسع طهران الاعتماد على القيادة العليا لمجموعات الحشد الشعبي الأكثر قوة، والتي ستثبت أن تجربتها في تعبئة المقاتلين منذ الأيام الأولى للحرب الإيرانية العراقية ستكون مفيدة. بين تلك المجموعات منظمة بدر، التي أسستها إيران عام 1982 بصفتها الجناح العسكري للمجلس الإسلامي العراقي الأعلى للقيام بعمليات ضد جيش صدام حسين، وتجنيد المقاتلين في أوساط المنفيين العراقيين واللاجئين من الحرب.[64] وقد استمرت العلاقات التي تشكلت حينذاك في وجه عدو مشترك؛ فقد كان العامري، الذي يرأس

[60] "العبادي: وحدات الحشد الشعبي كيان عسكري مستقل شبيه بجهاز مكافحة الإرهاب"، **شفق نيوز**، 26 تموز/يوليو 2016.

[61] "Abadi responds to Tillerson: the Popular Mobilisation Units fighters are a hope for Iraq and the region", BBC, 24 October 2017.

[62] "In documents: Muqtada al-Sadr comments on the alliance between Abadi and the Hashd", NRT News, 14 January 2018.

[63] "Iranian general visits Baghdad to assist with defence of Iraq capital," *The Guardian*, 13 June 2014.

[64] تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 70، **السياسات الشيعية في العراق: دور المجلس الأعلى**، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

الآن منظمة بدر وتحالف الفتح، أحد كبار قادة بدر في الثمانينيات، بينما كان المهندس، الإداري الفعلي للحشد، عضواً عراقياً في فيلق القدس.

يبدو أن قائد فيلق القدس قاسم سليماني يطبق في العراق درساً تعلمه خلال حرب الثمانينيات، أي عدم الثقة بالبيروقراطيات الكبيرة في الدولة مثل إيران ما قبل الثورة، والتي بقيت بعد الإطاحة بالشاه وعقّدت المجهود الحربي. يفضل سليماني الاعتماد على قوات رديفة أصغر وأكثر كفاءة وتكيفاً. لقد جعل قوام الحشد الشعبي منه أداة قوية خلال الأيام الأولى للمعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية عندما تراجع الجيش العراقي وانهار جزئياً، فقد كان أفراده يعرفون المنطقة والناس. في وقت لاحق، دعمت إيران تحرك الحشد إلى المناطق المتنازع عليها، وأحبطت انفصال الأكراد، ونحو الحدود السورية، فاقتطعت ممراً محتملاً للإمداد إلى دمشق.[65] علاوة على ذلك، فإن الحشد قوي بشكل خاص في محافظة ديالى، التي تشكل ممراً رئيسياً للتجارة الإيرانية – العراقية.[66] يتحدث قادة الحشد عن أنهم مدينون لطهران لدعمها في المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية. على حد تعبير المهندس:

> كانت إيران البلد الوحيد الذي دعم العراق منذ بداية أزمة داعش ... كان الحال كما لو أنك في مستشفى وبحاجة للدم. الأميركيون سيكونون هم الذين يحضرون لإجراء عملية نقل الدم بعد فوات الأوان.[67]

كما أكد كاظم الجابري، قائد سرايا أنصار عاشوراء أيضاً على أنه "لولا إيران، لما انتصر العراق. [بدلاً من ذلك] سيكون تنظيم الدولة الإسلامية هو الحاكم [حتى] في البصرة".[68]

كما تعكس هذه العلاقات رؤية ومصالح مشتركة. لدى الطرفين ذكريات أليمة من أيام حكم صدام، وهما عازمان على منع إمكانية أي عمل انتقامي، ويعارضان بقوة دوراً عسكرياً أميركياً في العراق وجواره. على حد تعبير أحد مقاتلي النجباء: "واجبنا الأول إزالة الوجود الأميركي في العراق، وسورية وغيرها".[69]

علاقات الحشد الشعبي الوثيقة مع إيران تشير أيضاً إلى أن أي محاولة لتغيير مكانة الحشد يمكن أن تواجه معارضة من طهران. كثيرون في العراق يقولون إنهم يخشون نقل تجربة حزب الله إلى البلاد من خلال الحشد. لكن على عكس الحال في لبنان، فإن التيارات الشيعية العراقية القوية قاومت التغلغل الإيراني في مؤسسات الدولة. يبدو آية الله السيستاني ورجال الدين الآخرين في النجف، ورئيس الوزراء نفسه، ومقتدى الصدر، بدعم من الحركة الاحتجاجية التي تحدت فساد الحكومة وغياب الخدمات على مدى السنوات الماضية، جميعهم حريصون على تحجيم النفوذ الإيراني؛ وبعضهم يفعل ذلك بشكل أكثر صراحة مما يفعله الآخرون. قد يمنح نصر قائمة الصدر في انتخابات أيار/مايو زخماً لهذا المعسكر، رغم أن تحالف الفتح الذي شكله الحشد أتى في المرتبة الثانية، وأن التحالفين توصلا إلى اتفاق أولي لتشكيل حكومة، إضافة إلى تحالف النصر بقيادة العبادي. إن حصيلة لعبة شد الحبال هذه غير مجدية، لكن ما من شك في أن عملية لدمج الحشد ينبغي تخطيطها وتنفيذها بعناية، وبمشاركة من الحشد نفسه.

---

[65] إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 55، **النفط والحدود: كيفية تسوية أزمة أكراد العراق**، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2017.

[66] ثمة تقارير أيضاً حول خطط لمد خط أنابيب من حقول نفط كركوك إلى إيران عبر مناطق يسيطر عليها الحشد أو حليف إيران الكردي، حزب الاتحاد الوطني الكردستاني. "Oil seen as real prize of Iran's Kurdish adventure", Reuters, 14 November 2017.

[67] "Iraqi militia commander brushes off US call to disband", ABC News, 30 October 2017.

[68] "القرار النهائي لمعركة الموصل بات وشيكاً"، **الحقيقة**، 20 آذار/مارس 2017.

[69] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2018.

IV. الحشد الشعبي في المشهد الأمني المتغير

آ. قوة مساعدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية

في أعقاب ما يشبه انهيار الأجهزة الأمنية في العام 2014، بدأت الحكومة العملية البطيئة لبناء قواتها بدعم أميركي وغربي أوسع. اكتسبت هذه القوات خبرة من محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، رغم أن معركة عام 2017 لاستعادة الموصل شهدت ارتفاع عدد الضحايا في أوساط جهاز مكافحة الإرهاب النخبوي والشرطة الاتحادية. ونتيجة لذلك، بعد أربع سنوات، فإن قوات الأمن تفتقر إلى القدرات اللازمة لتسيير دوريات في سائر أنحاء البلاد (باستثناء إقليم كردستان، الذي لديه قواته الخاصة)، ما يجبرها على الاعتماد على الحشد الشعبي لمساعدتها.[70] مع استمرار عمليات التطهير ضد تنظيم الدولة الإسلامية والسيطرة على أراضٍ بعدد قليل من الجنود، مثل سنجار، فإن قادة الحشد ينتقدون قوات الحكومة صراحة لإخفاقاتها، ويعرضون خدمات مقاتليهم. كما غرد قيس الخزعلي في نيسان/أبريل 2018:

> نحن الآن نراقب الوضع الأمني عن كثب. إذا عادت القضية مرة أخرى إلى استهداف الشعب العراقي دون أن تؤدي الحكومة واجبها، سيترتب علينا اللجوء إلى القتال مرة أخرى ... ما تزال الفتوى [من آية الله السيستاني] قائمة.[71]

قد تكون المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية شارفت على نهايتها، مع ذوبان الجهاديين الذين ظلوا على قيد الحياة بين السكان المدنيين، لكن الحشد الشعبي يسعى لاقتطاع دور أمني دائم لنفسه. العديد من المناطق التي تمت استعادتها من تنظيم الدولة ما تزال غير مستقرة. طبقاً لمسؤولين أمنيين، منذ إعلان العبادي النصر، قتل تنظيم الدولة الإسلامية عشرات الجنود.[72] تحدث معظم الهجمات، التي تشمل الكمائن وعمليات الخطف على نقاط تفتيش مزيفة، في المناطق الريفية، خصوصاً في المناطق المتنازع عليها، بسبب التنافس بين الحكومة المركزية، والحشد، والبشمركة الكردية وغيرها (وأحياناً غياب التنسيق فيما بينها) فإن ما من قوة مسلحة واحدة تتمتع بالسيطرة الكاملة.[73]

تدعي أجهزة استخبارات الحشد الشعبي أنها أحبطت عدداً كبيراً من الهجمات التي خطط لها تنظيم الدولة الإسلامية على طول الحدود العراقية – السورية.[74] في المناطق المتنازع عليها، يشن غارات متكررة ويقوم بعمليات تفتيش لتتبع تنظيم الدولة الإسلامية، ويقيم نقاط تفتيش لمراقبة تحركات الناس.[75] في جنوب غرب كركوك وفي آذار/مارس 2018، ذكر أن وحدات الحشد عثرت على مستودع أسلحة يحتوي آلاف الألغام ألمانية الصنع تركها تنظيم الدولة الإسلامية.[76] وفي ذلك الشهر نفسه، وجدت وحدات الحشد وأزالت نحو 200 مدفع هاون و25 منصة إطلاق صواريخ، إضافة إلى أسلاك للمتفجرات، تركها تنظيم الدولة الإسلامية في الحويجة.[77]

في هذه البيئة، لم تقم المجموعات شبه العسكرية في الحشد الشعبي فقط بلعب دور قيادي في المجال الأمني بل إنها تجعل حضورها ملموساً في السياسات المحلية والحكم.[78] في كركوك، حتى مع استمرارها في محاربة جيوب تنظيم الدولة الإسلامية في قضاء الحويجة، فإن المجموعات المرتبطة بالحشد – وطبقاً لمسؤولين محليين – استخدمت التهديدات لوضع أشخاص مقربين منها في المواقع الإدارية.[79] في ديالى تشكل منظمة بدر، التي تسيطر على المجلس المحلي، اللاعب الأمني الرئيسي. وفي نينوى، يوظف المحافظ السابق آثيل النجيفي حراس نينوى التابعين له، الذين يتلقون أحياناً رواتب من هيئة الحشد. رغم أن قوة الحرس هذه

---

[70] ما كان بوسع الحكومة استعادة كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها في تشرين الأول/أكتوبر 2017 دون مساعدة الحشد.

[71] حساب قيس الخزعلي على تويتر، 1 نيسان/أبريل 2018:
.https://twitter.com/Qais_alkhazali/status/980390306582540288

[72] "Islamic State haunts northern Iraq months after its defeat", *Washington Post*, 28 March 2018.

[73] نصب تنظيم الدولة الإسلامية كميناً لمجموعة من الحشد في الحويجة في شباط/فبراير 2018 وقتل 27 من مقاتليه. "ISIS claims attack on Shiite militia in Iraq; 27 dead", CNN, 20 February 2018.

[74] "وحدات الحشد الشعبي تحبط هجوماً لداعش على الحدود العراقية – السورية"، **صوت العراق**، 24 آذار/مارس 2018.

[75] لوصف دقيق مباشر، انظر Alissa J. Rubin, "In Iraq, I found checkpoints as endless as the whims of armed men", *The New York Times Magazine*, 2 April 2018.

[76] "الحشد يعثر على ألغام صناعة ألمانية في كركوك"، **السومرية**، 27 آذار/مارس 2018.

[77] "الحشد يعثر على ألغام وصواريخ في قضاء الحويجة"، **عين العراق نيوز**، 28 آذار/مارس 2018.

[78] تستند المعلومات حول نشر قوات الحشد في هذه الفقرة إلى مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير وآذار/مارس 2018.

[79] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسيين من كركوك، بغداد، كانون الثاني/يناير 2018. تشمل المجموعات التابعة للحشد في كركوك سرايا الخراساني، وعصائب أهل الحق، ومنظمة بدر، وفرقة العباس المقاتلة ولواء علي الأكبر.

تشكلت لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، فإنها تعمل فعلياً لتوفير الحماية الشخصية للنجيفي. ما تزال عدة وحدات تابعة للحشد حول الموصل، وكذلك في غرب المحافظة، قرب البعاج والحدود السورية.[80] في قضاء سنجار في محافظة نينوى، انتشر على الحدود العراقية – السورية، واستمال زعماء القبائل الإيزيدية، وعين مديراً جديداً للقضاء ومدراء دوائر جدد.[81] يسيطر الحشد على الطرقات الرئيسية ويجند الإيزيديين المحليين في صفوفه. في محافظة صلاح الدين، يركز الحشد على سامراء ومراقدها الشيعية (التي أطلقت عمليات قصفها من قبل القاعدة في العراق في شباط/فبراير 2006 حلقة من سفك الدماء الطائفي).[82] في الأنبار (التي لا تقع في المناطق المتنازع عليها)، انتشر الحشد في مناطق الفلوجة، والرمادي والهيت،[83] بينما أصبحت بلدة النخيب الصغيرة مقراً لعدد من مجموعات الحشد،[84] بشكل رئيسي لأنها تقع بين مدينة الرمادي ذات الأغلبية السنية ومدينة كربلاء المقدسة ذات الأغلبية الشيعية. لقد دعا الزعماء الشيعة أحياناً إلى ضم النخيب إلى محافظة كربلاء.[85] علاوة على ذلك، فإن النخيب هي أول بلدة عراقية على الطريق السريع من معبر عرعر الحدودي مع السعودية وبالتالي تشكل مركزاً تجارياً على طريق الحج إلى مكة.

ب. مناظرة الاندماج

في آذار/مارس 2018، أصدر العبادي قراراً بدمج الحشد الشعبي في القطاع الأمني الرسمي.[86] وذكر الخطوات الملموسة التي تجعله تحت سلطة الدولة بشكل وثيق أكثر وسعى بشكل ضمني للحد من نفوذ المجموعات الموالية لإيران في أوساطه. وتشمل هذه الخطوات شرط أن يكون المقاتلون بين سن الثامنة عشرة والخامسة والعشرين قد تخرجوا من كلية القيادة أو كلية الأركان التابعة لوزارة الدفاع كي يحصلوا على رتبة ملازم فما فوق. هذه القاعدة ستجبر نحو 20% من قادة الحشد على التقاعد – خصوصاً أعضاء الحشد الموالين لخامنئي والذين ظلوا عادة خارج الأجهزة الأمنية الرسمية ونادراً ما تلقوا مثل هذا التدريب. لا يذكر القرار ما ينبغي أن يحدث للمقاتلين الذين يتم تسريحهم، لكن الحكومة درست خططاً لتوفير فرص العمل، وهي مقاربة يتشاطرها قادة الحشد الساعين لدور لمقاتليهم في إعادة الإعمار (انظر أدناه).

أدى القرار إلى مناظرة مستمرة بين رئيس الوزراء (بدعم من حلفاء العراق الغربيين) وقيادة الحشد الشعبي المدعومة إيرانياً. لم تكن تلك المحاولة الأولى لدمج الميليشيا في مؤسسات الدولة، وتشكل الأمثلة التي سبقتها علامات تحذيرية. في العام 2005، على سبيل المثال، بدأ رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري باستيعاب مقاتلي فيلق بدر في وزارة الداخلية. والنتيجة اليوم هي أن بدر يهيمن على الشرطة الاتحادية والعناصر الأخرى في وزارة الداخلية. بعبارة أخرى، لم تكن حالة اندماج بل تغلغل. إن الاندماج الحقيقي سيتطلب لا أن ينضم الأعضاء السابقون في الميليشيات فقط إلى إحدى المؤسسات بل أيضاً أن يقسموا يمين الولاء لها وأن يتصرفوا طبقاً لقواعدها؛ وتلك المؤسسات بدورها ينبغي أن يكون لديها القدرة والاستقلال لفرض هذا الشرط.

منذ العام 2014، وبشكل أكثر تكراراً بعد إعلان النصر على تنظيم الدولة الإسلامية في كانون الأول/ديسمبر 2014، عرض العبادي مختلف الخيارات على قادة الحشد الشعبي. ومن أبرز هذه الخيارات هو أن ينضم مقاتلوه إلى الأجهزة الأمنية الواقعة تحت سلطة وزارتي الداخلية والدفاع. وطبقاً لمحلل للشؤون الاستخباراتية، فإن هذه الخطة تنطوي على نقل نحو 12,000 مقاتل سنوياً بين عامي 2018 و2022.[87] كبديل عن ذلك، اقترح رئيس الوزراء تأسيس قوة احتياط للمقاتلين بدوام جزئي في الوزارات الأمنية يمكن أن يتدربوا مرتين سنوياً وأن يتم استدعاؤهم فقط في حالات الطوارئ. خيار ثالث تم تعويمه يتمثل في تحويل الحشد من جهاز أمني إلى جهاز مدني (الحشد المدني) يتم نشره في مشاريع إعادة الإعمار.[88] لقد رفض قادة

[80] حول الموصل، تشمل المجموعات شبه العسكرية عصائب أهل الحق، وفرقة العباس المقاتلة وكتائب سيد الشهداء؛ وفي جنوب المحافظة تحتفظ سرايا السلام ببعض المقاتلين، وفي الغرب، تشمل المجموعات سرايا الجهاد، وحركة حزب الله النجباء ولواء علي الأكبر.

[81] انظر تقرير مجموعة الأزمات، **كسب معركة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية**، مرجع سابق، ص. 12.

[82] وتشمل: كتائب أشبال الصدر، وأنصار المرجعية، ومنظمة بدر، سرايا السلام، وعصائب أهل الحق، وكتائب جند الإمام، وكتائب حزب الله، وسرايا أنصار العقيدة، سرايا المختار وقوات وعد الله.

[83] سرايا الجهاد موجودة في الفلوجة؛ وألوية حزب الله، وكتائب جند الإمام وسرايا أنصار العقيدة موجودة في الرمادي والهيت.

[84] وتشمل: العتبة الحسينية، ولواء قاصم الجبارين، وكتائب ثأر الحسين، وحركة الإقبال، وألوية علي الأكبر، وفرقة العباس القتالية، وسرايا عاشوراء، ومنظمة بدر وعصائب أهل الحق.

[85] Reidar Visser, "The territorial dimension of the Nukhayb tragedy", Iraq and Gulf Analysis, 17 September 2011, at: https://gulfanalysis.wordpress.com/2011/09/17/the-territorial-dimension-of-the-nukhayb-tragedy/.

[86] "رئيس الوزراء والقائد الأعلى للقوات المسلحة الدكتور حيدر العبادي يصدر أنظمة تطبيع وضع مقاتلي الحشد"، بيان صحفي صادر عن مكتب رئيس الوزراء، 8 آذار/مارس 2018: http://pmo.iq/press2018/8-3-201803.htm.

[87] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، السليمانية، آذار/مارس 2018.

[88] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2018.

الحشد كل هذه المقترحات. وبدلاً من ذلك، ضغطوا لتحويل الحشد إلى جهاز أمني مستقل تحت السلطة المباشرة لمكتب رئيس الوزراء، كما تتم ممارستها عبر مجلس الأمن الوطني.

وبفعل ذلك، كان الحشد الشعبي يسعى لتقليد مكانة قوة منافسة له هي جهاز مكافحة الإرهاب (المعروف أيضاً بالفرقة الذهبية). لقد تدرب جهاز مكافحة الإرهاب على يد الولايات المتحدة الأميركية على الأسلحة الثقيلة، بما فيها الطائرات المروحية، ولديه ترتيبات تبادل معلومات استخباراتية مع الأجهزة النظيرة له في الولايات المتحدة. في نيسان/أبريل 2007، نقل رئيس الوزراء المالكي جهاز مكافحة الإرهاب من وزارة الدفاع ووضعه تحت سلطته المباشرة. كثيرون انتقدوا هذا التحرك حينذاك، ورأوا فيه جزءاً من محاولة للمالكي لتجميع السلطات في قبضته. عندما أصبح العبادي رئيس وزراء، تخلى عن السيطرة على جهاز مكافحة الإرهاب، وعندها تعاون الجهاز بشكل وثيق مع وزارة الدفاع، حيث أصبح أحد أكثر القوى فعالية في حملة محاربة تنظيم الدولة الإسلامية.

رغم ذلك، ففي آب/أغسطس 2016، أصدر مجلس النواب القانون 35، أو ما يسمى قانون جهاز مكافحة الإرهاب، الذي منح هذه القوة النخبوية مكانة وزارة. هذا الإجراء منح جهاز مكافحة الإرهاب الاستقلال من حيث التجنيد، والمشتريات وعمليات الإنفاق الأخرى.[89] إلا أن القرار غير واضح فيما يتعلق بصلاحيات هذا الجهاز. في الواقع، فإنه أحدث خطاً مشوشاً آخر في القطاع الأمني؛ حيث يقع جهاز مكافحة الإرهاب تحت رعاية الدولة نظرياً لكنه يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية بحكم كونه خارج مؤسساتها الأمنية المحددة. بتقليد هذا النموذج، وبالتالي توسيع معنى "القوات المسلحة" كما جرى في الدستور، فإن الحشد شغل منطقة رمادية مشابهة من الناحية القانونية.

ج. ما الخطوة التالية بالنسبة للحشد

الآن وقد انتهت المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية فعلياً (باستثناء عمليات التطهير، والعمل الأصعب المتمثل في منع عودة التنظيم إلى الظهور)، فإن السياسة – وخوصاً تشكيل الحكومة – ستقرر مصير الحشد الشعبي. بات الحشد تحت ضغوط أكبر كي يصبح مندمجاً تماماً في الدولة، حيث أصبح تبرير وجوده المستقل أكثر صعوبة في غياب وجود حالة طارئة. يواجه الحشد مأزقاً. إن الشكل الذي يتخذه اندماجه مهم: هل سيعني أن المشغلين السياسيين سيفقدون السيطرة على المجموعات المرتبطة بالحشد وعلى قادة هذه المجموعات؟ أم سيجد قادة الحشد وسيلة للمحافظة على سلامة وحدات الحشد داخل جهاز الدولة، ما يمكنها من دفع أجندتها السياسية وإذا دعت الحاجة فصل هذه الوحدات شبه العسكرية مرة أخرى لتلعب دوراً عسكرياً مستقلاً؟

يمكن لهذه القضية أن تصبح ذات صلة طبقاً لشكل الحكومة التي ستنشأ عن المفاوضات بين الفائزين في انتخابات أيار/مايو. لكنها قد تصبح أكثر إلحاحاً لأنه في غياب مبرر لوجوده، فإن الحشد الشعبي بدأ يعاني من الضرر الذي لحق بسمعته. في المناطق التي تمت استعادتها من تنظيم الدولة الإسلامية، يشتكي السكان المحليون من أن الحشد بات يعمل خارج القانون وبات متحزباً بشكل صارخ. في الموصل، على سبيل المثال، ادعى عدد من السكان أنه وبدلاً من توفير الحماية، فإن الحشد يجني أرباحاً غير قانونية، سواء عبر الابتزاز أو النهب.[90] لقد أقام المقاتلون نقاط تفتيش في سائر أنحاء شمال العراق لجمع الرسوم من التجار.

مثل هذه الممارسات، التي ذكر وجودها أيضاً في بغداد،[91] تلطخ سمعة الحشد الشعبي التي كانت حتى الآن لا غبار عليها. في كركوك الهشة والمتنوعة إثنياً، ربما يحظى دور الحشد في محاربة جيوب تنظيم الدولة الإسلامية بالتقدير، لكن العديد من السكان والسياسيين المحليين يقولون إن سيطرته على الملف الأمني وتدخله في الحكم يثيران الاستياء، إن لم يكن الغضب الصريح، ويؤدي إلى دعوات للدولة لإعادة فرض سلطتها.[92]

ما يضيف إلى المشكلة هو أن الحشد الشعبي همش الجيش أيضاً في بعض المناطق التي استعادها بشكل مشترك من تنظيم الدولة الإسلامية. تحدث اشتباكات متكررة بين الحشد وقوات الأمن النظامية. في أحد الأمثلة، تبادل مقاتلو كتائب سيد الشهداء النار مع جنود الفوج الثامن في الجيش غرب الموصل في شباط/فبراير 2018 بعد نزاع على نقطة تفتيش على "الجسر الرابع" على دجلة، وهو الجسر الوحيد الذي

[89] يعمل مجلس الأمن الوطني بوصفه آلية للإشراف المدني على القوات المسلحة. ويتكون أعضاؤه ليس فقط من ممثلي وزارتي الدفاع والداخلية بل أيضاً وزارات الخارجية، والعدل والمالية، إضافة إلى جهاز مكافحة الإرهاب والحشد. على عكس الوزارات، فإن مجلس الأمن الوطني ليس فيه نظام داخلي ينظم عملياته ولا مدونة سلوك، والأهم من ذلك، لا سلسلة قيادة واضحة. انظر "قانون خدمة مكافحة الإرهاب"، مجلس النواب العراقي، 13 آب/أغسطس 2016: https://moj.gov.iq/uploaded/4420.pdf.

[90] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، الموصل، آذار/مارس 2018.

[91] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، كانون الثاني/يناير 2018.

[92] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، كركوك، أيار/مايو – حزيران/يونيو 2018. سياسيون أكراد قالوا بوجوب عودة البشمركة والأسايش (الشرطة الأمنية الكردية) لاستعادة الأمن وتحقيق التوازن مع الحشد.

ظل من الممكن عبوره بعد معركة عام 2017 ضد تنظيم الدولة الإسلامية؛ وانتهى الأمر بقيام الكتائب باعتقال أربعة من جنود الفوج لفترة وجيزة بموجب سلطات مشكوك بها.[93] يدعي كل من الجيش والحشد أنه يعود إليه الفضل أولاً في الانتصار على تنظيم الدولة الإسلامية، لكن الحشد يعتبر الجيش ضرورياً لكنه غير كافٍ، في حين أن الجيش ينظر إلى الحشد بوصفه ضرورياً لكنه غير شرعي، وبالتالي يفضل عدم وجوده.

يتمثل الطريق إلى الأمام بالنسبة للحشد في تسوية مكانته الغامضة. خلال التحضير للانتخابات، لم يوفر العبادي الكثير من الوضوح حول ما يريد أن يرى حدوثه. تردده يعكس ضعفه السياسي، وحاجته للتحوط لرهاناته وتأمين ما يكفي من الحلفاء لتجديد ولايته.

أحد الاحتمالات التي تم تعويمها من قبل المسؤولين العراقيين والدوليين العاملين على إصلاح القطاع الأمني، وكذلك من قبل قيادة الحشد الشعبي نفسها، يتمثل في تحويل الحشد إلى حرس وطني تتمثل مهمته الرئيسية في حراسة المناطق الريفية، خصوصاً في المناطق المتنازع عليها في ديالى، وكركوك، ونينوى وصلاح الدين. على حد تعبير مسؤول في مكتب رئيس الوزراء: "مقاتلو الحشد يتمتعون بالاندفاع، وسيقاتلون. لكن يفضل نشرهم خارج المدن؛ فهم غير مدربين على معارك المدن القاسية".[94] وبالنظر إلى أن وجود تنظيم الدولة الإسلامية لم يتم إخماده كلياً في مناطق مثل طوز خورماتو (محافظة صلاح الدين)،[95] فقد طالبت قيادة الحشد بأن يسمح العبادي له بتشكيل حرس وطني مكان قوات الأمن النظامية، التي أثبتت عدم قدرتها على توفير الاستقرار في المنطقة وثمة حاجة إليها في كل الأحوال، كأي جيش وطني، لمراقبة الحدود. الواقع على الأرض يعقد طموحات قادة الحشد بتحويل مجموعاتهم شبه العسكرية إلى حرس وطني.[96] رغم أن الحشد في المناطق المتنازع عليها يمثل تشكيلة من المجموعات الدينية والإثنية، فإن الصورة التي يسعى الحشد لإظهارها على أنه عابر للإثنيات والطوائف مضللة. في الواقع، فإنه شكل وحدات مقاتلة متجانسة منفصلة من مجموعات الأقليات، وأبقاها تحت سيطرته الكلية المحكمة: كتائب بابليون المسيحية، اللواء التركماني، حراس نينوى العرب السنة، وفوج لالش الإيزيدي ولواء الشبك، بين تشكيلات أخرى. التوترات بين هذه المجموعات شائعة والتنافس داخل الحشد على أشده. في نينوى، يشكو الحشد السني من أن الحشد الشيعي يتلقى كميات أكبر من الأسلحة والدعم.[97] أحد مسؤولي هيئة الحشد ادعى أن قائد بدر هادي العامري يتذمر بشكل متكرر من حقيقة أنه يقضي نصف وقته في تسوية النزاعات الداخلية.[98] كما أن التوترات بين الحشد والسكان المحليين غير الشيعية أكبر.

باختصار، فإن قيادة الحشد الشعبي استنتجت أن الطريقة المثلى للمحافظة على أهمية الحشد وضرورته في عراق ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية يتمثل في تحويله إلى حرس وطني. لا يستطيع الحشد العمل داخل المدن (وهي مجال الشرطة العاملة في إطار وزارة الداخلية) أو حراسة الحدود (وهو عمل الجيش في ظل وزارة الدفاع)؛ أما مجال الفائدة المتبقي فهو المناطق المتنازع عليها، واسم الحرس الوطني سيوفر له الشرعية التي يتوق إليها الحشد. إلا أن الفكرة لم تتطور أكثر من ذلك، لأن بعض المسؤولين المحيطين بالعبادي، الذين يدعمون مقاربته في بناء الدولة ويرفضون هيكليات قيادة منفصلة لقوات الأمن، حذرون حيال منح الحشد سلطة أكثر مما ينبغي.[99]

---

[93] "وحدات الحشد الشعبي تشتبك مع الجيش"، **صوت الشرق**، 14 شباط/فبراير 2018.

[94] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2018.

[95] مدينة طوز خورماتو تحتوي سكاناً من الأكراد السنة والتركمان الشيعة؛ والقضاء الأوسع يحتوي سنة عرب أيضاً.

[96] عدد من قادة الحشد طرح خيار تحويل مجموعاتهم شبه العسكرية إلى حرس وطني. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2018.

[97] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، الموصل، آذار/مارس 2018. انظر أيضاً "Mosul and Tel Afar context analysis", Rise Foundation, December 2017.

[98] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2018.

[99] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بغداد، شباط/فبراير 2018.

V. معالجة المشكلة من جذورها

كان كبار قادة الحشد الشعبي ومجموعاتهم شبه العسكرية نشطين قبل ظهور تنظيم الدولة الإسلامية بوقت طويل وسيستمرون لوقت طويل بعد زوال ما يسمى بخلافته. إن وجودهم على التقاطع القائم بين الأمن، والسياسة والاقتصاد يعقد دون شك إعادة بناء دولة تسعى لاحتكار العنف وفرض إرادتها. وكحال المجموعات الأخرى، فإن الحشد سيستمر بالاستفادة من ضعف الدولة لتحقيق مصالحه – ومصالح إيران – الخاصة.

يعود سبب ضعف الدولة جزئياً إلى تدمير المؤسسات الرئيسية في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003؛ وستستغرق إعادة البناء جيلاً أو أكثر، حتى لو أمكن توفير قدر من السلام والاستقرار. لكنه ينبع أيضاً من غياب رؤية مشتركة لمستقبل القطاع الأمني. موقف العبادي المترنح حول مصير الحشد الشعبي يساعد في إدامة المنطقة الرمادية قانونياً التي يستغلها قادته. علاوة على ذلك، فإن أي مواجهة مباشرة بين الدولة والحشد من المرجح أن تحدث أثراً استقطابياً ما يعزز نوايا قادة الحشد في البقاء مستقلين وتغذية روايتهم القائلة بأنه لا يمكن الاستغناء عنهم كقوة داعمة لمؤسسات الدولة الضعيفة والفاسدة وغير القادرة على التصدي لتحديات العراق اليوم.

يتمثل السبيل الأكثر واقعية أمام العبادي، أو أمام أي شخص يخلفه كرئيس للوزراء في قبول وجود الحشد الشعبي على المدى القصير والمتوسط بينما يقوم بتطوير رؤية واضحة لدوره في عراق ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية. بالنظر إلى أن اندماج الحشد الكامل في قطاع الأمن الرسمي غير مطروح حالياً، على الحكومة أن تسعى لمأسسته تدريجياً، وفرض سيطرتها على هيكليته القيادية شيئاً فشيئاً. ينبغي على الحكومة أن توضح في القانون صلاحيات ومكانة التشكيلات المسلحة – سواء الحشد أو جهاز مكافحة الإرهاب – خارج إطار وزارتي الداخلية والدفاع، والبناء على المادة 9 ب في الدستور، التي تجعل "الميليشيات العسكرية" من خارج الدولة غير قانونية. لقد قال قادة الحشد إنهم يريدون نفس مكانة جهاز مكافحة الإرهاب. لكن في حين يتمتع جهاز مكافحة الإرهاب ببعض الاستقلالية، فإنه يفتقر إلى الصلاحيات الحالية التي يتمتع بها الحشد. كي يكون مساوياً لجهاز مكافحة الإرهاب، عليه أن يتخلى عن صنع القرارات الاستراتيجية والسيطرة المالية لمجلس الأمن الوطني.[100] هذان المجالان يمكن لحكومة جديدة أن تشرع بفرض سيطرتها فيهما.

في المحصلة، ينبغي أن يكون الهدف وضع الحشد الشعبي تحت قيادة "القوات المسلحة" المعرّفة دستورياً. وسيتطلب تحقيق هذا الهدف تعزيز قوة المؤسسات الأمنية الرسمية ووضع المجموعات المسلحة بشكل كامل تحت سلطة وزارتي الداخلية والدفاع.[101] وبالمقابل، على هذه المؤسسات أن تقع تحت القيادة المدنية غير الحزبية وأن يتم تشجيعها على تبني سياسات تجنيد قائمة على الجدارة. كما أن الفصل الصريح للقيادات السياسية للمجموعات عن قياداتها العسكرية أمر حاسم.[102] ومن أجل تعزيز السمة الاحترافية للحشد، على الدولة أن تطالب مقاتليه بالانتساب إلى كلية الأركان العسكرية، واجتياز امتحان دخول إلزامي، أو تسريحهم؛ كما ينبغي أن تضع خطط توظيف للمقاتلين المسرحين. أخيراً، ينبغي تدوير قادة الألوية في سائر أنحاء البلاد وبشكل منتظم.

كما أن ثمة خطأً غامضاً ثانياً يتطلب التوضيح، ويتمثل في فصل قوات الأمن عن الأنشطة السياسية. بدلاً من استهداف الحشد الشعبي، على بغداد أن تعالج المشكلة من جذورها. ثمة مجموعة واسعة من الأحزاب السياسية تعتمد على مجموعاتها المسلحة الخاصة بها: الشيعة لديهم الحشد (الذي يستميل مجموعات أخرى تقع بالكامل تحت سيطرته)؛ والعرب السنة لديهم ميليشيات قبلية؛ والأكراد لديهم بشمركة؛ والأقليات أنشأت أيضاً وحدات صغيرة تحت حماية قوات أكثر قوة. ولذلك فإن اتهام الحشد وحده بتجاوز حدوده غير صحيح. بدلاً من ذلك، على الحكومة أن تسعى لفرض الالتزام على الجميع من خلال القوانين التي تحكم العلاقة بين السياسة والأمن. وفي هذا الصدد، على الحكومة أن تصدر تشريعات تنظم فصل هذين المجالين.

بدلاً من معالجة تحدي دمج الحشد الشعبي بشكل مباشر، على الحكومة القادمة اتباع عملية دمج تدريجي، في الوقت الذي تقوم فيه بإعادة بناء مؤسسات الدولة. وينبغي أن يكون تركيزها على إصلاح القطاع الأمني، وهو مجال يمكن لأصدقاء العراق الدوليين تقديم مشورة قيمة فيه. ينبغي لمثل هذا الجهد أن يعزز قوة المؤسسات بدلاً من بناء الأفراد، مثل رئيس الوزراء، الذي أصبح القائد العراقي المفضل لدى الغرب. إن أفضل طريقة لمعالجة تحدي الحشد ستتمثل في أن تجعله الحكومة القادمة لا لزوم له كقوة مستقلة من خلال تحويل السلطة والقدرات ببطء نحو وزارتي الدفاع والداخلية. حالما تكتسب المؤسسات الأمنية التقليدية القوة،

[100] اختلاف رئيسي آخر يتمثل في أن للحشد، وعلى عكس جهاز مكافحة الإرهاب، ذراع سياسي. وتعود هذه المشكلة إلى مطلع حقبة ما بعد العام 2003، ومن غير المرجح أن تتم تسويتها قريباً.

[101] ثمة لاعب خارجي يمكن أن يساعد في تعزيز قوة وزارتي الدفاع والداخلية حيال المجموعات المسلحة المستقلة يتمثل في البعثة الاستشارية الأوروبية لدعم إصلاح القطاع الأمني في العراق، التي أسسها الاتحاد الأوروبي عام 2017 لتوفير المشورة والخبرة لأجهزة الأمن العراقية في مجالات مثل الموارد البشرية ومعايير الإدارة.

[102] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع خبير عسكري نمساوي، اسطنبول، أيار/مايو 2018.

يمكن للحكومة أن تسعى إلى سد الفجوات القانونية التي استغلها الحشد – وجهاز مكافحة الإرهاب. عندها سيكون من الممكن دمج الحشد في هذه الوزارات دون أن يتم إفراغ الوزارات في الوقت نفسه.

VI. الخلاصة

إذا لم يتم تسريح مقاتلي الحشد الشعبي فعلياً ودمجهم في الهيكليات الأمنية الرسمية أو منحهم وظائف مدنية، فإن النمط المدمر الذي تأسس في ظل حكم رئيس الوزراء المالكي سيستمر بسهولة. لقد ساعدت سياساته الطائفية وتركيزه للسلطة في يديه، إضافة إلى رد المجموعات المتمردة العربية السنية وضعف الجيش وقوات الأمن الأخرى، على عودة تنظيم الدولة الإسلامية إلى العراق من سورية وتمكنه من أن يصول ويجول في سائر أنحاء الشمال. بسدهم لهذا الفراغ، أصبح مقاتلو الحشد أبطالاً فوراً. لكن، ومع انتهاء الجزء الأسوأ من هذه المعركة، هل سيغادرون أم سيبقون، مستفيدين من الضعف الدائم للدولة بينما يقومون هم بتقويضها أكثر فأكثر؟

إن الكيفية التي ستقوم بها الحكومة القادمة بتسريح المقاتلين، وإجراء المصالحة وإعادة الإعمار ستحدد ما إذا كانت الدولة العراقية ستتمكن أخيراً من النهوض من نحو أربعة عقود من وضع كارثي مطلق. ينبغي كسر حلقة ضعف الدولة من قبل العراقيين العاملين تحت رعايتها، وبدعم كامل من مؤسسات الدولة. إن أي شيء أقل من هذا سيشكل وصفة لاستمرار الاستياء وعدم الاستقرار والصراع، وسيعيد ماضياً يرغب معظم العراقيين أن يبقى كما هو – ماضياً.

بغداد/بروكسل، **30** تموز/يوليو **2018**

الملحق آ: خريطة العراق

الملحق ب: هيكلية صنع القرار في مجلس الأمن الوطني

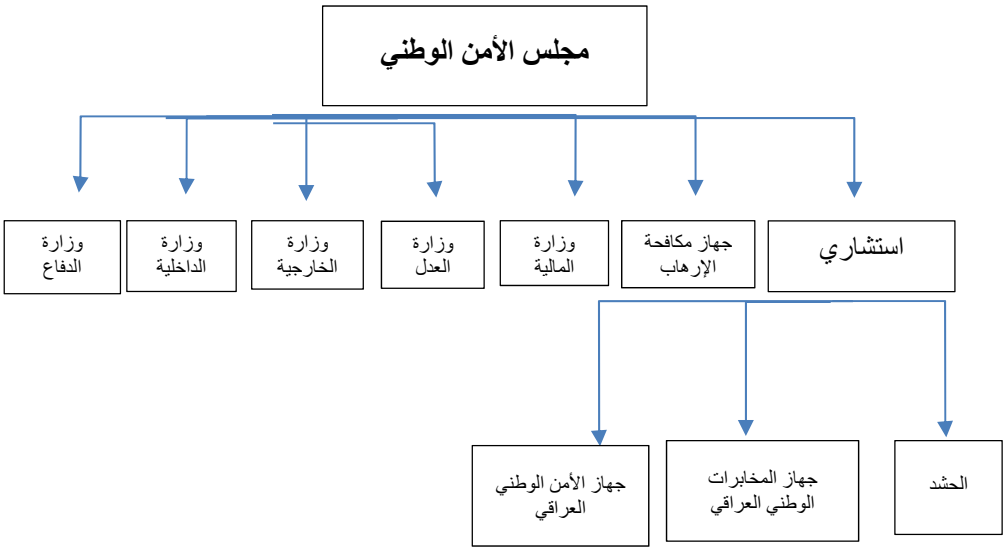

الملحق ج: قائمة بمجموعات الحشد حسب الولاء

كبرى المجموعات الموالية للخامنئي

المجموعة	القائد
منظمة بدر	هادي العامري
عصائب أهل الحق	قيس الخزعلي
كتائب حزب الله	لا يوجد
كتائب سيد الشهداء	أكرم عباس الكعبي
حركة حزب الله النجباء	هاشم بنيان الولائي
سرايا الخراساني	علي الياسري
كتائب جند الإمام	أحمد الأسدي
كتائب الإمام علي	شبل الزيدي

المجموعات الأصغر الموالية للخامنئي

المجموعة	القائد
سرايا الجهاد	حسن راضي الساري
سرايا أنصار العقيدة	جلال الدين الصغير
كتائب الشهيد الأول	أحمد الأسدي (مكلف)
قوات الشهيد الصدر	عبد الكريم الغزي
حزب الله الثائرون	رحمان الجزائري
كتائب الفتح المبين	
أنصار الله الأوفياء	حيدر الغراوي
لواء الطفوف	هاشم أحمد التميمي
كتائب أنصار الحجة	أحمد الفريجي
كتائب التيار الرسالي	عدنان الشحماني
حركة العبدل	جعفر الفرطوسي
جيش المؤمل	سعد سوار
كتائب أشبال الصدر	محمد حسين الصدر
قوات الشهيد الصدر الأول	

المجموعات الموالية للسيستاني

المجموعة	القائد
فرقة العباس القتالية	ميثم الزيدي
لواء علي الأكبر	علي الحمداني
لواء أنصار المرجعية	حميد الياسري
سرايا أنصار عاشوراء	كاظم الجابري
فرقة الإمام علي القتالية	كريم الخاقاني
لواء المنتظر	داغر الموسوي
لواء الطفوف	قاسم مصلح
سرايا العتبة العباسية	ميثم الزيدي
سرايا العتبة الحسينية	ميثم الزيدي
سرايا العتبة العلوية	ميثم الزيدي

المجموعات الموالية للصدر

المجموعة	القائد
سرايا السلام	حسين العيساوي
تشكيل الحسين الثائر	عبد الزهرة السويعدي
قوات وعد الله	أبو أكبر الخالدي

الأقليات

المجموعة	القائد	التبعية
اللواء التركماني (تركمان)		الخامنئي
قوات سهل نينوى (لواء الشبك)	صفاء إلياس جاجو	الخامنئي
فوج لالش (يزيدي)	الخال علي	الخامنئي
كتائب بابليون (المسيحيون الكلدان)	ريان الكلداني	الخامنئي
لواء صلاح الدين	بيوار مصطفى	الخامنئي
فوج آمرلي (تركمان)	مهدي تقي الآمرلي	الخامنئي
لواء الحسين	مختار الموسوي	الخامنئي
لواء حشد شهداء كركوك	حسين علي نجم	الخامنئي
قوات أحرار العراق (سني)	مهدي الصميدعي	الخامنئي
فوج الشهداء (سني)	ونس الجبارة	الخامنئي
فرسان الجبور (سني)	أحمد الجبور	الخامنئي
نوادر شُمر (سني)	عبد الرحيم الشمري	الحشد السني
اللواء 110 (الكرد الفيليه)	أبو كرار الحيدري	الخامنئي
حرس نينوى	أثيل النجيفي	لا يوجد

الملحق د: عن مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقاربة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيسووتش* وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنتظماً حول وضع ما يصل إلى 70 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت:www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللورد مارك مالوخ – براون. نائب الرئيس هو آيو أوبي، وهو محام، وكاتب زاوية رأي ومقدم برامج في نيجيريا.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، روبرت مالي، باشر مهام منصبه في 1 كانون الثاني/يناير 2018. شغل مالي سابقاً منصب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات؛ وكان آخر منصب شغله هو منصب المساعد الخاص للرئيس الأميركي السابق باراك أوباما ومستشاره رفيع المستوى لشؤون الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومنسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا. كما عمل في الماضي كمساعد خاص للرئيس بل كلينتون للشؤون الإسرائيلية-الفلسطينية.

يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في عشرة مواقع أخرى هي: بيشكيك، وبوغوتا، وداكار، وكابول، وإسلام أباد، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها وجود في المواقع الآتية: أبوجا، والجزائر، وبانكوك، وبيروت، وكاراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، وهونغ كونغ، والقدس، وجوهانسبيرغ، وجوبا، ومكسيكو سيتي، ونيودلهي، والرباط، وصنعاء، وتبليسي، وتورنتو، وطرابلس، وتونس، ويانغون.

تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمتبرعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الخارجية الهولندية، آلية الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام، الإدارة العامة المختصة بالجوار ومفاوضات التوسع في المفوضية الأوروبية، المفوضية الأوروبية، وزارة الخارجية الفنلندية، وكالة التنمية الفرنسية، وزارة الدفاع الفرنسية، وزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، وكالة المساعدات الأيرلندية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، إمارة ليختنشتاين، وزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الشؤون الخارجية السويدية، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، وهنريك بول ستيفتونغ، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة جون دي وكاثرين تي ماكارثر، ومؤسسة أوك، ومؤسسة كونراد أديناور ستيفتونغ، ومؤسسة كوريا، ومؤسسة شبكة أوميديار، ومؤسسات أوبن سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش ستيفتونغ، ومؤسسة الإخوان روكفلر، ومؤسسة ويلسبرينغ الانسانية.

تموز/يوليو 2018

الملحق ج: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ العام 2015

Special Reports

Exploiting Disorder: al-Qaeda and the Islamic State, Special Report N°1, 14 March 2016 (also available in Arabic and French).

Seizing the Moment: From Early Warning to Early Action, Special Report N°2, 22 June 2016.

Counter-terrorism Pitfalls: What the U.S. Fight against ISIS and al-Qaeda Should Avoid, Special Report N°3, 22 March 2017.

Israel/Palestine

The Status of the Status Quo at Jerusalem's Holy Esplanade, Middle East Report N°159, 30 June 2015 (also available in Arabic and Hebrew).

No Exit? Gaza & Israel Between Wars, Middle East Report N°162, 26 August 2015 (also available in Arabic).

How to Preserve the Fragile Calm at Jerusalem's Holy Esplanade, Middle East Briefing N°48, 7 April 2016 (also available in Arabic and Hebrew).

Israel/Palestine: Parameters for a Two-State Settlement, Middle East Report N°172, 28 November 2016 (also available in Arabic).

Israel, Hizbollah and Iran: Preventing Another War in Syria, Middle East Report N°182, 8 February 2018 (also available in Arabic).

Iraq/Syria/Lebanon

Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict, Middle East Report N°158, 12 May 2015 (also available in Arabic).

Lebanon's Self-Defeating Survival Strategies, Middle East Report N°160, 20 July 2015 (also available in Arabic).

New Approach in Southern Syria, Middle East Report N°163, 2 September 2015 (also available in Arabic).

Arsal in the Crosshairs: The Predicament of a Small Lebanese Border Town, Middle East Briefing N°46, 23 February 2016 (also available in Arabic).

Russia's Choice in Syria, Middle East Briefing N°47, 29 March 2016 (also available in Arabic).

Steps Toward Stabilising Syria's Northern Border, Middle East Briefing N°49, 8 April 2016 (also available in Arabic).

Fight or Flight: The Desperate Plight of Iraq's "Generation 2000", Middle East Report N°169, 8 August 2016 (also available in Arabic).

Hizbollah's Syria Conundrum, Middle East Report N°175, 14 March 2017 (also available in Arabic and Farsi).

Fighting ISIS: The Road to and beyond Raqqa, Middle East Briefing N°53, 28 April 2017 (also available in Arabic).

The PKK's Fateful Choice in Northern Syria, Middle East Report N°176, 4 May 2017 (also available in Arabic).

Oil and Borders: How to Fix Iraq's Kurdish Crisis, Middle East Briefing N°55, 17 October 2017 (also available in Arabic).

Averting Disaster in Syria's Idlib Province, Middle East Briefing N°56, 9 February 2018 (also available in Arabic).

Winning the Post-ISIS Battle for Iraq in Sinjar, Middle East Report N°183, 20 February 2018 (also available in Arabic).

North Africa

Libya: Getting Geneva Right, Middle East and North Africa Report N°157, 26 February 2015 (also available in Arabic).

Reform and Security Strategy in Tunisia, Middle East and North Africa Report N°161, 23 July 2015 (also available in French).

Algeria and Its Neighbours, Middle East and North Africa Report N°164, 12 October 2015 (also available in French and Arabic).

The Prize: Fighting for Libya's Energy Wealth, Middle East and North Africa Report N°165, 3 December 2015 (also available in Arabic).

Tunisia: Transitional Justice and the Fight Against Corruption, Middle East and North Africa Report N°168, 3 May 2016 (also available in Arabic and French).

Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a National Strategy, Middle East and North Africa Briefing N°50, 22 June 2016 (also available in French and Arabic).

The Libyan Political Agreement: Time for a Reset, Middle East and North Africa Report N°170, 4 November 2016 (also available in Arabic).

Algeria's South: Trouble's Bellwether, Middle East and North Africa Report N°171, 21 November 2016 (also available in Arabic and French).

Blocked Transition: Corruption and Regionalism in Tunisia, Middle East and North Africa Report N°177, 10 May 2017 (only available in French and Arabic).

How the Islamic State Rose, Fell and Could Rise Again in the Maghreb, Middle East and North Africa Report N°178, 24 July 2017 (also available in Arabic and French).

How Libya's Fezzan Became Europe's New Border, Middle East and North Africa Report N°179, 31 July 2017 (also available in Arabic).

Stemming Tunisia's Authoritarian Drift, Middle East and North Africa Report N°180, 11 January 2018 (also available in French and Arabic).

Iran/Yemen/Gulf

Yemen at War, Middle East Briefing N°45, 27 March 2015 (also available in Arabic).

Iran After the Nuclear Deal, Middle East Report N°166, 15 December 2015 (also available in Arabic).

Yemen: Is Peace Possible?, Middle East Report N°167, 9 February 2016 (also available in Arabic).

Turkey and Iran: Bitter Friends, Bosom Rivals, Middle East Briefing N°51, 13 December 2016 (also available in Farsi).

Implementing the Iran Nuclear Deal: A Status Report, Middle East Report N°173, 16 January 2017 (also available in Farsi).

Yemen's al-Qaeda: Expanding the Base, Middle East Report N°174, 2 February 2017 (also available in Arabic).

Instruments of Pain (I): Conflict and Famine in Yemen, Middle East Briefing N°52, 13 April 2017 (also available in Arabic).

Discord in Yemen's North Could Be a Chance for Peace, Middle East Briefing N°54, 11 October 2017 (also available in Arabic).

The Iran Nuclear Deal at Two: A Status Report, Middle East Report N°181, 16 January 2018 (also available in Arabic and Farsi).

الملحق د: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

CHAIR

Lord (Mark) Malloch-Brown
Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme (UNDP)

PRESIDENT & CEO

Robert Malley
Former White House Coordinator for the Middle East, North Africa and the Gulf region

OTHER TRUSTEES

Fola Adeola
Founder and Chairman, FATE Foundation

Hushang Ansary
Chairman, Parman Capital Group LLC; Former Iranian Ambassador to the U.S. and Minister of Finance and Economic Affairs

Carl Bildt
Former Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

Emma Bonino
Former Foreign Minister of Italy and European Commissioner for Humanitarian Aid

Cheryl Carolus
Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the African National Congress (ANC)

Maria Livanos Cattaui
Former Secretary General of the International Chamber of Commerce

Wesley Clark
Former NATO Supreme Allied Commander

Nathalie Delapalme
Executive Director and Board Member at the Mo Ibrahim Foundation

Alexander Downer
Former Minister of Foreign Affairs and High Commissioner to the United Kingdom of Australia

Sigmar Gabriel
Former Minister of Foreign Affairs and Vice Chancellor of Germany

Robert Fadel
Former Member of Parliament in Lebanon; Owner and Board Member of the ABC Group

Frank Giustra
President & CEO, Fiore Group

Hu Shuli
Editor-in-chief of Caixin Media; Professor at Sun Yat-sen University

Mo Ibrahim
Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Ellen Johnson Sirleaf
Former President of Liberia

Yoriko Kawaguchi
Former Foreign Minister of Japan; former Environment Minister

Wadah Khanfar
Co-Founder, Al Sharq Forum; former Director General, Al Jazeera Network

Nasser al-Kidwa
Chairman of the Yasser Arafat Foundation; Former UN Deputy Mediator on Syria

Andrey Kortunov
Director General of the Russian International Affairs Council

Ivan Krastev
Chairman of the Centre for Liberal Strategies (Sofia); Founding Board Member of European Council on Foreign Relations

Ramtame Lamamra
Former Minister of Foreign Affairs of Algeria; Former Commissioner for Peace and Security, African Union

Tzipi Livni
Former Foreign Minister and Vice Prime Minister of Israel

Helge Lund
Former Chief Executive BG Group (UK) and Statoil (Norway)

Shivshankar Menon
Former Foreign Secretary of India; former National Security Advisor

Naz Modirzadeh
Director of the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict

Saad Mohseni
Chairman and Chief Executive Officer of MOBY Group

Marty Natalegawa
Former Minister of Foreign Affairs of Indonesia, Permanent Representative to the UN, and Ambassador to the UK

Ayo Obe
Chair of the Board of the Gorée Institute (Senegal); Legal Practitioner (Nigeria)

Thomas R. Pickering
Former U.S. Under Secretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

Ahmed Rashid
Author and Foreign Policy Journalist, Pakistan

Wendy Sherman
Former U.S. Under Secretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

Alexander Soros
Global Board Member, Open Society Foundations

George Soros
Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

Pär Stenbäck
Former Minister of Foreign Affairs and of Education, Finland; Chairman of the European Cultural Parliament

Jonas Gahr Støre
Leader of the Labour Party and Labour Party Parliamentary Group; former Foreign Minister of Norway

Jake Sullivan
Former Director of Policy Planning at the U.S. Department of State, Deputy Assistant to President Obama, and National Security Advisor to Vice President Biden

Lawrence H. Summers
Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

Helle Thorning-Schmidt
CEO of Save the Children International; former Prime Minister of Denmark

Wang Jisi
Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; President, Institute of International and Strategic Studies, Peking University

PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

CORPORATE

BP
Shearman & Sterling LLP
Statoil (U.K.) Ltd.
White & Case LLP

INDIVIDUAL

(5) Anonymous
Scott Bessent
David Brown & Erika Franke
Herman De Bode
Stephen Robert
Luděk Sekyra
Alexander Soros
Ian R. Taylor

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE

Anonymous
APCO Worldwide Inc.
Atlas Copco AB
Chevron
Edelman UK
Eni
HSBC Holdings Plc
MetLife
Noble Energy
RBC Capital Markets
Shell

INDIVIDUAL

(3) Anonymous
Mark Bergman
Stanley Bergman & Edward Bergman
David & Katherine Bradley
Eric Christiansen
Sam Englebardt
The Edelman Family Foundation
Seth & Jane Ginns
Ronald Glickman
David Harding
Geoffrey R. Hoguet & Ana Luisa Ponti
Geoffrey Hsu
David Jannetti
Faisel Khan
Cleopatra Kitti
Michael & Jackie Lambert
Samantha Lasry
Leslie Lishon
Malcolm Hewitt Wiener Foundation
The New York Community Trust – Lise Strickler & Mark Gallogly Charitable Fund
The Nommontu Foundation
Brian Paes-Braga
Kerry Propper
Duco Sickinghe
Nina K. Solarz
Clayton E. Swisher
Enzo Viscusi

AMBASSADOR COUNCIL

Rising stars from diverse fields who contribute their talents and expertise to support Crisis Group's mission.

Amy Benziger
Tripp Callan
Kivanc Cubukcu
Matthew Devlin
Victoria Ergolavou
Noa Gafni
Christina Bache
Lynda Hammes
Jason Hesse
Dalí ten Hove
Lindsay Iversen
Azim Jamal
Arohi Jain
Christopher Louney
Matthew Magenheim
Madison Malloch-Brown
Megan McGill
Hamesh Mehta
Tara Opalinski
Perfecto Sanchez
Nidhi Sinha
Chloe Squires
Leeanne Su
Bobbi Thomason
AJ Twombly
Dillon Twombly
Annie Verderosa
Zachary Watling
Grant Webster

SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari
Chairman Emeritus

George Mitchell
Chairman Emeritus

Gareth Evans
President Emeritus

Kenneth Adelman
Adnan Abu-Odeh
HRH Prince Turki al-Faisal
Celso Amorim
Óscar Arias
Richard Armitage
Diego Arria
Zainab Bangura
Nahum Barnea
Kim Beazley
Shlomo Ben-Ami
Christoph Bertram
Lakhdar Brahimi
Kim Campbell
Jorge Castañeda
Joaquim Alberto Chissano
Victor Chu
Mong Joon Chung
Sheila Coronel
Pat Cox
Gianfranco Dell'Alba
Jacques Delors
Alain Destexhe
Mou-Shih Ding
Uffe Ellemann-Jensen
Stanley Fischer
Carla Hills
Swanee Hunt
Wolfgang Ischinger
Wim Kok
Aleksander Kwasniewski
Ricardo Lagos
Joanne Leedom-Ackerman
Todung Mulya Lubis
Graça Machel
Jessica T. Mathews
Miklós Németh
Christine Ockrent
Timothy Ong
Roza Otunbayeva
Olara Otunnu
Lord (Christopher) Patten
Surin Pitsuwan
Fidel V. Ramos
Olympia Snowe
Javier Solana